أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

حلقة علمية حول

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية

نظمت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هذه الحلقة
بمقرها بالرياض في الفترة من ٥ ـ ٨ شعبان ١٤١٧هـ
الموافق ١٥ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٩٦م

الطبعة الأولى
الرياض
١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

تم تنظيم المادة العلمية وإخراجها
من قبل مركز الدراسات والبحوث
بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الآراء الواردة في هذا الكتاب على مسؤولية
أصحابها ولا تمثل بالضرورة رأي
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

المحتويـــــــات

- التقديـــــم ٣
- المقدمـــــة ٥
- أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية
  للدول العربية ..... د. عبدالمنعم بدر ٩
- مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية
  في الدول العربية وسبل التغلب عليها .. د. سعود بن ضحيان الضحيان ٢٧
- صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية
  في الدول العربية وأساليب مواجهتها . د. محسن عبدالحميد أحمد ٤٩
- صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية
  وكيفية التغلب عليها ..... د. نصيف فهمي ٧٣
- الاتجاهات المستقبلية للبحوث الأمنية ..... د. ناصر محمد المهيزع ١٠٣
- المشاركون في الحلقة ١١٧

التقديـــــم

تكتسب البحوث الميدانية أهميتها الخاصة باعتبارها الوسيلة العملية والعلمية التي تمكن الباحثين من الوصول إلى حقائق لا تكشفها الدراسات النظرية والمكتبية . ونعلم جميعاً صعوبة إنجاز مثل هذه البحوث في الميادين العلمية المختلفة، لكن هذه الصعوبات تزداد حساسية إذا كانت تتصل بالبحوث الأمنية في أي مجتمع كان . وإذا انتقلنا من المستوى الخاص بإعداد البحوث وإنجازها في الميادين الأمنية إلى ميدان تطبيق وتنفيذ نتائج هذه البحوث الميدانية فإننا سنجد أنفسنا في مواجهة مصاعب وعقبات أخرى كثيرة تعرضت لها وبلورتها هذه الحلقة العلمية من خلال الأوراق الجادة التي نوقشت فيها .

إن اهتمام أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بمشكلة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية يعكس الوعي بأهمية البحث العلمي من جهة كما يعكس توجهاً أساسياً للاهتمام بتطبيق النتائج العلمية الرصينة للبحوث الميدانية في هذا المجال .

وهذا الفهم يؤكد لنا أنه من الواجب علينا في شتى مؤسساتنا العلمية والأمنية أن نواجه المشكلات التي تكشف عنها البحوث والدراسات وألا نغض عنها الطرف فيؤدي ذلك إلى تفاقمها وإلى اختلال الوضع الأمني وتعقد الحلول التي تتطلبها .

نأمل أن تقدم موضوعات هذه الحلقة العلمية ما يفيد العديد من الأجهزة

الأمنية العربية في استثمار واستخدام النتائج العلمية التي توصلت إليها البحوث الميدانية والتطبيقية في مختلف الميادين سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي .

والله من وراء القصد، ،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيـز بن صقـر الغامـدي

المقدمة:

إن موضوع هذه الحلقة العلمية يُعد من أهم موضوعات الساعة، وخاصة إذا علمنا أن البحث العلمي أصبح موضع إهتمام المجتمع الدولي الذي يواجه مشكلات أمنية في غاية الخطورة.

لقدفرضت ظروف الحياة المعاصرةضرورة الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة الجريمة والوقاية منها، وذلك أمر طبيعي بسبب إنتقال الجريمة إلى الشكل العلمي تفكيراًوتخطيطاًوإعداداً وتنفيذاً.

والبحوث الميدانية الأمنية التي من خلالها يمكن إستقراء الواقع الأمني ورصد الظواهر الإجرامية وتحديد معدلاتها وكشف العوامل المؤثرة فيها، تواجه جملة من الصعوبات. ورغم أن هذه الصعوبات ـ سواء كانت منهجية أو ميدانية أو تنفيذية ـ تكاد تكون عامة بين المشتغلين بالبحوث العلمية، إلا أنها تبدو أكثر حدة في المجالات الأمنية، وذلك نظراً لطبيعة عمل الأجهزة الأمنية وخصوصيته.

فصعوبات الوصول إلى مجتمع البحث، وعدم الرغبة في الإقتناع بأهمية البحوث الميدانية، وكذلك بجدوى نتائجها في إتخاذ القرار الأمني، وعدم توافر البيانات والمعلومات المحددة للمشكلات الأمنية، وصعوبات إجراء البحوث الميدانية بشأنها . . كلها صعوبات يواجهها الباحثون في تنفيذ بحوثهم الميدانية.

وإدراكاً لأهمية البحوث الميدانية الأمنية في ترشيد العمل الأمني العربي ودفع مسيرته نحو الأفضل، ضمنت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية برنامج عملها السنوي هذه الحلقة العلمية بهدف مناقشة أهم مشكلات وصعوبات تنفيذ البحوث الميدانية الأمنية في الدول العربية وسبل

مواجهتها، فضلاً عن الإسهام في تنمية قدرات رجال الأمن على ممارسة البحث العلمي وتطبيقاته في الميدان الأمني.

وقد ناقشت هذه الحلقه العلمية أهمية البحوث الميدانية للمجتمعات العربية بصفه عامة، وللأجهزة الأمنية بصفة خاصة، كما ناقشت مشكلات وصعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وكيفية التعامل معها، وذلك من خلال مناقشة مشكلات التصميم، والقياس ومجتمع البحث وعينته، وصعوبات الحصول على البيانات وتحليلها، والصعوبات التنظيمية والإدارية، والمالية، والفنية، التي غالباًماتحول دون توظيف نتائج هذه البحوث والدراسات في الوطن العربي.

كما هدفت هذه الحلقه العلمية إلى إستشراف الإتجاهات المستقبلية للبحوث الأمنية والقضايا المستهدفة بالمعالجات البحثية الأمنية خلال العقد القادم . كل ذلك من أجل المساهمة في إيجاد مجتمع أمن ومعافى من الجريمة والإنحراف.

الدكتور أحمد حويتي
المشرف العلمي على الحلقة
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية

د.عبدالمنعم محمد بدر
أستاذ علم الإجتماع ـ معهد الدراسات العليا
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية

مقدمـــة:

في اطار مهمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الارتقاء بمستوى الأمن العربي من الناحية العلمية والعملية، وانطلاقاً من مسئولياته تجاه الأجهزة الأمنية العربية وتفعيل العمل بها، تطرح موضوع (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية) في حلقة علمية ليتداول المجتمعون فيها الآراء حوله، طريقاً إلى أداء فاعل.

فالتوجه العلمي في كافة المجالات، وعلى مختلف الأصعدة، وفى المقدمة منها الصعيد الأمني، أصبح سمة من السمات البارزة للعصر الذي نتعايش معه، كما بات يمثل أحد أهم المحكات في تحديد موقع الدول من ركب التقدم والتخلف.

والدول العربية، وهي تسعى إلى النهوض بمقدراتها في كافة المجالات، لاستعادة أمجادها وإحتلال مكانتها التي تستحقها، لاينبغي لها أن تتخلف عن الركب العلمي. فالدول العربية من ناحية الموارد الطبيعية والبشرية على الأقل، مؤهلة بالفعل للأخذ بأسباب التوجه العلمي إلاَّ أنه على الرغم من هذا التوافر المادي البشري، فما زالت هناك بعض الصعوبات التي تحول دون فعالية هذا التوجه في تلك الدول.

على أية حال، فإن هذه الحلقة تسعى في مجملها إلى وضع يدها على هذه الصعوبات وطرحها على بساط المناقشة، طريقاً إلى إيجاد أوفق السبل للتغلب عليها. والورقة التي بين أيدينا، وهي تعرض لمفهوم البحث

العلمي، وتطور توجه الأخذ به، وأهميته، فإنها تعتبر مجرد مقدمات ومداخل طبيعية وضرورية للوصول إلى الموضوع الرئيسي للحلقة (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية) الذي وضعت هذه الورقة بعض رؤوس أقلام له، والتي ستركز عليه الأوراق التالية بتفصيل أكبر .

أولاً: ماهية البحث العلمي

الحلقه العلميةالتي نجتمع اليوم في رحابها تركز على موضوع بعينه وهو «صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية» وبطبيعة الحال فإنه يصعب التحدث عن صعوبات شيء ما دون التعرف على هذا الشيء، وبيان أبعاده، والوقوف على مسيرته وأهميته . وهذا في حد ذاته يتطلبه منطق البحث العلمي الذي نحن بصده .

بداية، وإذا استفتحنا بقول كلمة ـ ولو موجزة ـ عن ماهية البحث العلمي، فنستطيع القول انه مثله مثل أي مفهوم إجتماعي نظري، يلقى مصطلح البحث العلمي من الخلاف الشئ الكثير، وبحيث يمكن القول ان تعريفاً جامعاً مانعاً له من الصعب الوصول إليه . فكل مفكر وكل منظّر قد نظر إليه من وجهة نظره الخاصه، كما لعبت خلفيته العلمية دوراً في بناء هذه النسبية .

على أية حال، إنه إذا ما تجاوزنا هذه الخلافات الأساسية، والتي لاتطال الجوهر أصلا، وإن ظهرت في التفاصيل، أمكننا وضع يدنا على بعض التعريفات للبحث العلمي على الوجه الآتي :

١ ـ البحث العلمي ـ كما يبين وايتنى[1] ـ عبارة عن استقصاء منظم، يهدف

(1) Whitney, The Elements of Research. New York: Crowellco, 1979. p. 2.

إلى إضافة معارف جديدة، يمكن التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العملي، ومن ثم الإفادة منها.

٢ ـ والبحث العلمي ـ كما عند عبدالباسط حسن[١] هو الدراسة المنظمة لظاهرة من الظواهر أوقضية من القضايا أو مشكلة من المشكلات السائدة في الكون، عن طريق استخدام المنهج العلمي، وبهدف الوصول إلى حقائق جديدة والتأكد من صحتها.

٣ ـ كما أن البحث العلمي ـ كما يحدده مختار والحمراوي[٢] هو ذلك الاستقصاء الدقيق الذي يهدف إلى اكتساب حقائق وقواعد وقوانين عامة يمكن التحقق منها في الحاضر وفي المستقبل.

والمحلل المدقق لهذه التعريفات يمكنه ملاحظة أنها جميعاً تكاد تتفق في الجوهر وفي الخطوط العريضه، وأنها في مجملها ـ رغم اختلافها في بعض التفاصيل ـ تشترك في الآتي:

١ ـ اشتمالها جميعاً على لفظي «بحث» و «علم» وتضمين الأول معني«التقصي»، والإشارة في الثاني إلى «مجموعة الحقائق»، وبحيث تكون المحصلة النهائية لمصطلح البحث العلمي هو «تقصي الحقائق».

٢ ـ تضمن مصطلح البحث العلمي لديها جميعاً عناصر ثلاثة رئيسية، محورية ضرورية ولايقوم لأي بحث علمي كيان إلا بها (مجتمعه) وهي:

أ ـ موضوع (Subject) محدد، ظاهرة أوقضية أو مشكلة، تشد

---

(١) عبدالباسط محمد حسن. أصول البحث العلمي. القاهرة: دار غريب للطباعه والنشر، ١٩٨٢م، ص ١٣٠.

(٢) عبدالعزيز مختار، ورياض حمراوى. البحث الامبيريقى في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص١٨.

الإنتباه، تفرض نفسها على الواقع الحياتي، تتمتع بالأهمية الاجتماعية، تستلزم التفكر(المتعمق)، وتتطلب التقصي (الجاد) للكشف عن مكوناتها وإجلاء جوانب غموضها.

ب ـ منهج (Method) وأداة (Tool) أو طريقة ووسيلة بعينها، تستخدمها في دراسة الموضوع، ومباشرة الاستقصاء بالشكل المناسب، تتميزان بالحياد والموضوعية وتبعدان بالتالى عن التحيز والذاتية.

ج ـ هدف(Goal/Object)، بمعنى توجيه الأمور كلها إلى تقديم إضافات جديدة لبناء المعرفة الإنسانية والتراث البشرى، وهذه نتيجة نهائية لايكون للبحث قيمة بدونها.

ثانياً: تطور التوجه إلى البحث العلمي

والبحث العلمي بهذا المفهوم الشامل يمكن إعتباره من صنع ووضع العصر الحديث، وإن كانت له بذور ممتدة إلى ماقبله، فعلى مر العصور حاول المفكرون والعلماء دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، إلا أن جهدهم في المراحل التاريخية الأولى قد إمتزج في جانب كبير منه بالخرافات تارة، كما كان الأمر مثلاً عند الهنود والصينيين والمصريين القدماء، كما إختلط تارة أخرى، في مرحلة تالية، بالفكر الفلسفي الميتافيزيقي ـ كما كان سائداً عند الإغريق.

في هذا المقام يرى أوجست كومت، الفرنسي ـ مؤسس علم الاجتماع حديثاً، فيما يعرف بقانون الحالات الثلاث[1]، ان البشرية قدمرت في عموم تطورها بمراحل ثلاث، غلب على كل منها توجه خاص في التفكير:

(1) Mitxhell, G. Duncan. A New Dictionary of Sociology. London: Routeledge & Kegan paul 1981. p. 35.

١ ـ مرحلة أولى ـ حسية، وهي مرحلة كان يعتمد فيها الإنسان على حواسه دون محاولة معرفة العلاقة بين الظواهر. وهذه المرحلةاقتصرت على الوصف الظاهري وليس الفهم.

٢ ـ مرحلة ثانية ـ ميتافيزيقية، كان العقل البشرى فيها يفسر الظواهر بإرجاعها إلى أسباب لا يقوى على إثباتها على أرض الواقع (كعالم المثل الأفلاطوني).

٣ ـ مرحلة ثالثة ـ وضعية ـ علمية وهي التي بدأ الفكر الإنساني يلجأ فيها إلى التخلص من فكر وتوجه المرحلتين السابقتين، ويتجه من ثم إلى العقل ليفسر ما يعن له من ظواهر ومشكلات بطريقة علمية موضوعية تقوم على الحس والبحث والتجريب.

على أية حال، إنه مع بدايات العصر الحديث، ومن قبله بزوغ شمس العصر الإسلامي وإزدهاره، بدأ الإتجاه العلمي في دراسة مظاهر الحياة في الظهور وبرز في هذا الإتجاه عدد من المفكرين الاجتماعيين، وعلى رأسهم عبدالرحمن بن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) وأوجست كونت (Auguste Comte) (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧م) وإميل دوركايم (Emile Durkheim) (١٨٥٨ ـ ١٩١٧م)، ومن بعدهم لاندبرج (Lundberg) ومورينو (Morino)، الذين دعوا صراحة إلى استخدام المنهج العلمي فى دراسة المجتمع، والتي يمكن جمع خلاصات توجهاتهم الأساسية في:

١ ـ الإحساس بوجود موضوع، قضية أو مشكله، لها أهميتها، تتطلب البحث وتستحقه.

٢ ـ صياغة المشكلة بطريقة دقيقة ومقنعة.

٣ ـ الوقوف على كل ما يتعلق بالموضوع من معطيات (الدراسات السابقة أساساً).

٤ ـ فرض الفروض، وطرح التساؤلات.
٥ ـ جمع البيانات(للتحقق من الفروض والإجابةعلى التساؤلات) عن طريق:
أ ـ تحديد مجتمع البحث وعينته ومجالاته البشرية والمكانيةوالزمانية.
ب ـ تحديد منهج ـ مناهج البحث، وأداة ـ أدوات جمع البيانات.
٦ ـ تفريغ (وجدولة) البيانات، وتحليلها.
٧ ـ إستخراج النتائج (وكتابة التقرير النهائي).
٨ ـ صياغة توصيات.

ثالثاً: أهمية البحث العلمي:

يشهد المجتمع العربي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه نهضه واسعة النطاق في مختلف المجالات والميادين. وتتميز هذه النهضة بأنها تقوم ـ أو بالأحرى ينبغى أن تقوم (تمشياً مع طبيعة العصر ومتطلباته) على أساس من البحث العلمي والدراسة الموضوعية الهادفة.

وقد أخذت أغلب الدول العربية ـ إن لم تكن كلها ـ بالفعل بسياسة التخطيط، لتطوى مسافة التخلف بينها وبين الدول التي سبقتها في مجالات التقدم، وتعمل على تحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية. وبذلك فإن البحث العلمي يصبح ضرورة لاغنى عنها لكل تخطيط سليم.

إن البيانات الدقيقة التي يجمعها الباحثون تمكن من تكوين صورة صادقة عن أوضاع المجتمع والتعرف على الإحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات، ووضع السياسة الاجتماعية على أساس علمي سليم.

إننا بحاجه إلى البحث العلمي للتخطيط لحياة أفضل . فنحن في حاجة إليه لمواجهة مشكلات التغير الاجتماعي في كافة المجالات وعلى كل المستويات، والعمل على إيجاد الحلول لهذه المشكلات . . ووسيلتنا إلى ذلك هى الاعتماد على البحوث العلمية، فعن طريق النتائج التي نتوصل إلها يمكن التنبؤ بالمشكلات، والتعرف على العوامل المؤدية إليها، ووضع البرامج الوقائية والعلاجية الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها .

إن قيام المؤسسات البحثية المتمكنة، وإجراء البحوث العلمية الرصينة، يعدُ فى حد ذاته شكلاً من أشكال الوعي بقيمة وحيوية الدور المبذول من أجل المساعدة والسيطرة على الواقع القائم، لصناعة أسباب النمو والتقدم والرفاهية .

رابعاً: الدول العربية والأجهزة الأمنية والإهتمام بالبحث العلمي:

ولقد أدرك العالم العربي ما للبحث العلمي من أهمية، فأنشأ له الوزارات والأكاديميات والمراكز، مثلما عليه الحال في مصر، وإيجاد وزارة بمسمى وزارة البحث العلمي، وقيام مركز تحت مسمى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، كما كانت الجامعات في هذه الدول على مستوى الإدارك الكامل لمسئوليتها البحثية، فقامت بها عمادات ومراكز للبحث العلمي، وشجعت البحث العلمي ومولته بسخاء نسبي .

ولم تكن الجهات الأمنية والأجهزة الأمنية في معزل عن هذا، وما كان لها أن تشذ عن هذه النهضة البحثية في مجالها، فأنشأت بدورها المراكز المتخصصة في هذا المجال، مثل مركز أبحاث مكافحة الجريمة بالرياض - المملكة العربية السعودية . كما جاء إنشاء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

تتويجاً لهذا الإهتمام بالبحث العلمي الأمني، حين أجمع وزراء الداخلية العرب على ضرورة إنشاء كيان علمي بحثي ليواكب التوجهات الطموحة التي أقرتها الخطط التنموية العربية، التي تحتاج إلى قاعدة أمنية شاملة وراسخة لتحقيقها، وللإرتقاء بمستوى الأمن العربي من الناحيتين العلمية والعملية.

إن مولد تلك المؤسسة العلمية البحثية والتدريبية في حد ذاته لم يكن مجرد واجهة دعائية بقدر ما كان ترجمة أمنية فعلية وواقعية وصادقة الوعي بقيمة العمل العلمي ولغته العالمية لا بمجموعة الأماني التي تجاوزها العالم العربي اليوم، بل ترجمة لحاجات حقيقية وماسة لمسها المسئولون في الأجهزة الأمنية العربية والمشتغلون بميادين العدالة الجنائية، تتمثل في الحاجة إلى بيت خبرة علمية عربية، ترشد ميادين العمل الأمني، وتغذيها بالأساليب العلمية وخلاصة التجارب والمعرفة العالمية.

ومراكز البحوث هذه، ومهما كانت توجهات تخصصاتها، هي تلك المؤسسات التي تتفاعل مع المجتمع بتحديد قضاياه ومشكلاته، فتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وتهدف إلى تطوير وتنمية إمكاناته وبناء كوادره، ومن ثم تؤدي رسالتها في خدمة المجتمع وتحسين فعالياته، كما أنها أنساق مسئولة بالضرورة عن قيادة العملية البحثية بغية:

١ ـ الاستجابة لحاجات المجتمع، والنظر في مشكلاته القائمة، ومحاولة فهمها وتحليلها، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالبحث والاستقصاء العلمي.

٢ ـ تطوير المعرفة، والعمل على تراكمها، بمباشرة البحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه ومساعدة قطاعات المجتمع المختلفة على حل قضاياها ومشكلاتها.

٣ ـ رفع المستوى الحضاري والعلمي والفكري للأمة بالتأهيل المناسب المطلوب.

٤ ـ الإسهام مع معطيات العقل الإنساني العالمي لما من شأنه أن يخدم أهداف الإنسانية في تحقيق الحياة الفضلى التي تنعكس إيجابياً على حل قضايا الإنسان ومشكلاته.

٥ ـ إقامة الدولة التي تستند على موروثاتها العلمية من جهة، وتأخذ بالنافع والمتجدد من العلم الحديث من جهة أخرى، بهدف إرساء قواعد منهجية علمية خاصة.

خامساً: البحث العلمي وقضايا أمنية في بؤرة الإهتمام:

نتيجة لتفجر ينابيع الخير بين ربوع الوطن العربي، وتحسن الأحوال الحياتية فيه، ونتيجة كذلك لتفجر ثورة المواصلات والاتصالات والمعلومات، إنفتحت الدول العربية في عمومها على العالم أجمع. ونتيجة لهذا الإنفتاح، أصبح المجتمع العربي في الوقت الراهن يمر بمرحلة من التغير الجذري السريع في كافة أبنيته، ثقافية كانت أم اجتماعية أم سياسية. كما أنه نتيجة لهذه التحولات، ظهرت في الأونة الأخيرة ـ كما يذكر كامل[1] ـ أنواعاً جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، مثل جرائم خطف الطائرات، وإحتجاز الرهائن، والإرهاب المسلح، والعنف والقتل الجماعي، والنسف، وإعتبارها جرائم رأى عام على أساس أنها قد تفشت وطغت على غيرها من الجرائم التقليديةمثل السرقة والتعدي والإغتصاب والإتلاف.

---

(١) أحمد فؤاد كامل. «دور مراكز البحوث في مجال دراسة ظاهرة الجريمة ورسم السياسة الجنائية». دورية الفكر الشرطي. العدد الأول، الشارقة، ١٤١٣هـ، ص ١٢١.

إن كل هذه الجرائم، التي باتت مروعة، جرائم من النوع المستجد والدخيل على المجتمع العربي المسلم، صاحب تراث التسامح والرحمة، وكلها جديرة بأن تطرح على بساط البحث العلمي للتعامل معها، وإيجاد الصيغة المناسبة للوقاية منها والتغلب عليها.

والأمر في البحث العلمي الأمني لا يتوقف بطبيعة الحال عند حد الجرائم المستجدة فقط، بل إن هناك الكثير من القضايا والجرائم التي تهم الأجهزة الأمنية ورجال الأمن في مختلف مواقعهم، التي لم يقل فيها البحث العلمي كلمته حتى الأن، وما زال هناك ترقب لساعة النطق بها، وعلى سبيل المثال، فهناك قضايا:

١ ـ عدم تقبل المفرج عنهم من السجون.
٢ ـ تواضع فعالية البرامج الإصلاحية في السجون.
٣ ـ الخلوة الشرعية بالسجون: الضرورة والتقويم.
٤ ـ جدوى المؤسسات الإصلاحية.
٥ ـ توجهات بدائل السجون وفاعليتها.
٦ ـ الصراعات بين التوجهات الإصلاحية (الحديثة) والإتجاهات العقابية (التقليدية)، وأثرها على فعالية أداء السجون.
٧ ـ مدى وخصوصية الأخذ بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، والقواعد النموذجية لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم.
٨ ـ التصميم النموذجي للمؤسسات الإصلاحية.
٩ ـ الجهود الأهلية التطوعية في مجال العمل الإصلاحي.
١٠ ـ إحتياجات نزلاء المؤسسات الإصلاحية.
١١ ـ الإدارة الذاتية للسجون.
١٢ ـ أسباب تفجر الإرهاب المسلح.

١٣ ـ العنف والعنف المضاد: الجذور والحلول.
١٤ ـ العوامل التي تقود رجل الأمن للإنحراف.
١٥ ـ إغتراب رجل الأمن.
١٦ ـ العوامل التي تقف وراء عدم قيام علاقات ودية وتعاونية بين رجل الشرطة والمواطن.
١٧ ـ النماذج الرائدة في محيط العمل الأمني (مجالات متعددة)
١٨ ـ الجديد في فعاليات غسيل الأموال.
١٩ ـ العوامل التي تقف وراء تنافس معدلات جرائم النساء.
٢٠ ـ إتجاهات الجريمة في العالم والدول العربية.
٢١ ـ العوامل التي تقف وراء تواضع فاعلية برامج التوعية الأمنية.
٢٢ ـ الإستثمار الأمثل لثورة الاتصالات على طريق ترسيخ العمل الأمني.
٢٣ ـ نحو وضع أطلس أمني للعالم والدول العربية.
٢٤ ـ نحو تكامل الكيانات البحثية في المجالات الأمنية بالدول العربية.

إن هذه البحوث وغيرها من البحوث الميدانية التي لاتقف عند حد، تعتبر ـ كما يذكر بدر الدين علي[1] مشروعات ملائمة للأجهزة الأمنية طالما تمهد وترمي إلى حل المشكلات القائمة التي تواجه تلك الأجهزة.

سادساً: صعوبات على طريق البحث العلمي

إن الأمر في هذا المقام ليس مجرد أمر إجراء بحوث وإستخراج نتائج وإصدار توصيات، بقدر ماهو توجه نحو الاستفادة منها، وإلاَّ أصبح الأمر

---

(١) بدر الدين علي. «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية». في دور العلوم الإجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص٨١.

ينضوي تحت مقولة السفه وإهدار الجهد والمال والكرامة والحماسة والتطلع، وكذلك القضاء على الآمال العريضة التي تصبو إلى غدٍ مشرق ووضع العالم العربي على طريق التطور والتقدم.

وإذا كان هذا في حد ذاته يشكل أحد التحديات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي في بعض المواقع العربية، حيث كثيراً ما توضع البحوث ونتائجها وتوصياتها في إدراج المكاتب أو على رفوف المكتبات، رغم ماقد يكون فيها من مبادآت وإبتكارات وإبداعات وأفكار وفوائد كثيرة، فإن هناك بالإضافة إليها صعوبات أخرى متعددة ومتنوعة ـ وصحيح أن هذه الصعوبات قد لايكون مجالها التفصيلي هنا ـ حيث ستتناولها أوراق أخرى بالتفصيل، إلا أن الكشف عن مقدمات لها هنا يكون مفيداً للتحفز لماهو آت.

إن الكثير من هذه الصعوبات التي تقف حجر عثرة على طريق فاعلية البحث العلمي في الدول العربيةوفي الأجهزة الأمنية قد تتسم بالنسبية، وتختلف بإختلاف المكان والزمان والظروف، إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض الصعوبات التي يعتقد أنها تمثل قاسماً مشتركاً أعظم في الظروف البحثية بكثير من الدول العربية، وكلها يمكن أن تتضمن داخل مقولة تواضع الوعي البحثي، والذي يمكن أن يتمثل بدوره في مقولات فرعية متلاحمه مثل عدم الإهتمام بإجراء البحوث والتحمس لها، وعدم الاستجابة والإفادة عن نتائج البحوث حين إجرائها، والشح في الإنفاق على البحوث، والتي قد ينتج عنها جميعاً هجرة العقول (البحثية العلمية العربية).

١ ـ عدم التحمس للبحث العلمي:

يتمثل ـ ضمن ما يتمثل ـ عدم الإقبال على إجراء البحوث العلمية وعدم التحمس لها من خشية بعض الجهات إجراء أية دراسة أو بحث أو

تقييم قد يكون من نتائجه الكشف عن أمور لا يود الكشف عنها، وهي الجهة التي تعطي إنطباعاً مؤداه أن كل شيء على ما يرام دائماً، وأن ليس في الإمكان أبدع مما كان.

ويدخل في باب عدم الإهتمام بالبحوث والتحمس لإجرائها والإفادة من نتائجها مايشير إليه النجفي[1] من عدم الإهتمام الكافى الذي يتناسب وحالة الندرة النسبية للكفايات العلمية البحثيةالعربية من حيث تطوير قابليتهم الإبداعية في البحث العلمي، إذ لا يمكن للثقافة والعلم أن يعيشاوينموا في وعاء مغلق، وكذلك توفير المناخ العلمي المناسب داخل المؤسسات العلمية ذاتها للبحث العلمي المبكر، وسيادة وحرية النقد الأكاديمي.

٢ ـ عدم الاستجابة للبحوث حين إجرائها:

وهذه تتمثل أكثر ماتتمثل في مقابلة البعض ـ مسئولين وغير مسئولين ـ للبحوث ونتائجها وتوصياتها بفتور وتبلد شديدين، ولايتفاعلون معها. وقد يكون هذا في صورة تعويق العمل البحثي نفسه، أو عدم الموافقة على إجراء البحث، أو عدم الإستجابة لمايطلب في هذا الصدد، أو عدم تعبئة الإستبانات مثلاً أو الإستهتار واللامبالاة والإهمال في تعبئتها، إضافة إلى إحتمال عدم إعطاء الصحيح من البيانات.

إن هذا، وخاصة المقطع الأخير منه، قد يرد إلى أمور كثيرة، تتركز أساساً في التراكمات الثقافية والسياسية والاجتماعية والإدارية الناتجة عن

---

(١) سالم توفيق النجفي: إشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبنية الاقتصاد القومي في الوطن العربي. المجلة العربية للإدارة، العدد الثامن، عمان، ١٩٨٩م، ص ٥٧.

المناخ السياسي السائد، وغياب الحرية الفكريه والعلمية ـ كما يذكر النجفي[1] ـ والبيروقراطيه المتسلطة التي تعوق الكثير من الأمور، وخاصة على طريق البحث العلمي وغياب الوعي به.

وإذا كان هذا، فإنه ليس غريباً أن نجد الكثير من البيانات تثبت أنه في الوقت الذي تصل فيه متوسطات الإجابة (والإستجابة) للبحوث بالدول المتقدمة إلى مايتراوح بين ٨٥٪ و ٩٠٪ فإن المعدلات في الدول النامية ـ والدول العربية مازالت متضمنة في إطارها ـ تصل إلى مايتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ فقط.

٣ ـ الشح في الإنفاق على البحوث العلمية:

قد يكون تواضع الإنفاق على البحث العلمي مرده محدودية الميزانيات العامة لبعض هذه الدول أساساً، إلا أنه قد يكون أيضاً ناجماً عن عدم الإقتناع ـ فضلاً عن الإيمان ـ بالبحث العلمي ذاته، فتكون دولة من الدول ذات إمكانات مرتفعه، وتوجه ميزانياتها وإعتماداتها في كل الإتجاهات إلا إتجاه البحث العلمي الذي يلقى إليه فيها بالفتات.

وإذا كان هذا لايمكن أن يشكل قاعدة، يمكن أن تنطبق على الدول العربية قاطبة، فإن مايمكن أن يشكل شبه ظاهرة عامة بها هو ضآلة الإنفاق على الأبحاث العلمية حال مقارنتها بما عليه حال دول أخرى أكثر تقدماً. بعضها أكثر دخلاً وبعضها أقل، ولكن ربما تعلق الأمر ـ مرة أخرى ـ بالوعي.

فإذا ما لجأنا إلى لغة الأرقام ـ الأصدق ـ في هذا الصدد، كنا مع زحلان[2] حين أكد أن الإحصاءات التي تنشر في كثير من مراكز الأبحاث

(١) سالم توفيق النجفي. المرجع السابق ص ٥٨.

(٢) أنطوان زحلان. العلوم والسياسة العلمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩م، ص٢٧.

العلمية تشير إلى أن نسبة إنفاق المؤسسات على الدراسات والأبحاث العلمية تتضاعف بإستمرار كل ثلاث سنوات، وأنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رصدت في الستينيات من القرن الحالي مبلغ أربعة وعشرين مليار دولار للبحث العلمي، وأن دول أوربا أنفقت لغايات البحث العلمي ستة مليارات دولار، بينمانجد أن كل ما أنفقته الدول العربية لأغراض البحث العلمي لا يتجاوز المائتي مليون دولار.

٤ ـ هجرة العقول العربية:

إن هجرة العقول تمثل سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لهذا التوجه البحثي العلمي في الوطن العربي. فإنه نتيجة لكل هذه الصعوبات مجتمعة ومنفردة قد نجد بعض العقول العربية (المتميزة علمياً وبحثياً)، التي تعيش في مناخ مشبع بالعوامل الطاردة (Push Factors) في مجال البحث العلمي، تجد نفسها مضطرة إلى الهجرة أو بالأحرى الهروب بإمكاناتها وتميزاتها البحثية إلى مواقع بيئية أفضل، أكثر تقدماً وتتوافر بها عوامل الجذب (Pull Factors) وهي إذ تفعل هذا، فإنها تؤثر سلباً في مسيرة البحث العلمي لبلادها (الطاردة) فيما تضيف رصيداً بحثياً وعملياً إلى البلاد الجاذبه، فتزيد بذلك الأولى فقراً ـ بحثياً ـ على فقرها، وتزيد الثانية غنى على غناها ـ البحثي أيضاً.

إن أمر تدني مستوى توجه البحث العلمي في الدول العربية، وتخلفه النوعي فيه لايكون، من هذا المنطلق مرده الفعلي كما يبين النجفي[1] العقل العلمي العربي (الذي كان جاذباً وقائداً لمسيرة العلم والعالم في حقبه من حقب التاريخ) بقدر مايعود إلى المتغيرات والظروف التي تحيط مؤسسات

(١) سالم توفيق النجفي. مرجع سابق، ص ٥٨.

البحث العلمي العربي، والتي أدت - في صورتها التجمعية - إلى هجرة بعض الكفاءات العربية، إذ قدرت تلك الهجرة من الوطن العربي بنحو ٥٠٪ من الأطباء٢٣٪ من المهندسين، ١٥٪من الباحثين سنة ١٩٧٦م.

الخاتمـــــة:

إن التوجه العلمي في عمومه، والبحث العلمي في المقدمه منه، أصبح هو سمة العصر البارزة، كما ينتظر أن يزداد بروزاً مع توالى السنين.

والوطن العربي، بكل مؤسساته وأجهزته، وفي القلب منها جهازه الأمني حامي الحمى وهو يسعى إلى إحتلال مكانته بين دول العالم المتقدم، لاينبغى له أن يتخلف عن الركب العالمى، الذي بات لا يعترف إلا بما هو علمي.

وإذا كان تركيزنا هنا على المجال الأمني والأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة، فإنها - كما يبين كامل[1] هي الكيانات المنوط بها توفير الأمن وإقرار النظام وحماية المجتمع من الجريمة، وليس باستطاعة أي جهاز للأمن في العالم، يتطلع إلى تحقيق أهدافه بكفاءة، أن يصل إلى ذلك إلا بالأخذ بأساليب التخطيط العلمي وأسس التنظيم المتطورة ومقومات القيادة الرشيدة، وإتخاذ القرارات بالأسلوب العلمي وتوفير نظم الإتصالات الفعالة. وفي كل هذا يجب أن يكون رجل الشرطة قادراً على التصدي للمشكلات التي تعرض له، عن طريق التوصل لأسبابها، والتعرف على وسائل حلها، وهذا يقتضي منه أن يعتمد على الأسلوب العلمي في العمل لتحقيق أفضل النتائج والوصول إلى الأهداف، بإستخدام العقل وإعمال

---

(١) أحمد فؤاد كامل. مرجع سابق، ص ١٢٣.

الفكر، لا عن طريق الأساليب العضليه والإعتماد على القوة الجسدية . . إذ لا تستطيع الأجهزة الأمنية ولايستطيع رجال الشرطة، إزاء التحولات المؤثرة في العالم، أن تقف موقف المحايد أو المراقب أو حتى المتفرج، ولايوجد أمامهم مجال للاختيار في مواكبة هذا التطور، واستجلاء المهام من خلال دراستهم وتفهمهم لهذه المتغيرات.

إنه إذا كان قد رسخ في أعماق ضميرنا القومي أن هذا الوطن العربي يشكل بالفعل وحدة جغرافية وديموجرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى وحدة الإدارة والآمال والآلام والمصير، فإن الآمال معقودة بقوة على أن تسفر كل الأبعاد التوحيدية أيضاً عن تشكيل وحدة أمنية. أما في مجال هذه الحلقه العلمية، فإن الأمل يحدونا في أن يكون ذلك الوطن الكبير وحدة بحثيه ـ متكاملة ـ كذلك، يتعاون فيها الجميع بفعالية، ويساند الجزء، والجزء الكل، على طريق مستقبل مشرق مأمول.

المراجـــــع

١ ـ حسن، عبدالباسط محمد. أصل البحث العلمي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.

٢ ـ زحلان، أنطوان. العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩م.

٣ ـ علي، بدر الدين. «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسة الأمنية في الوطن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.

٤ ـ كامل، أحمد فؤاد. «دور مراكز البحوث في مجال دراسة ظاهرة الجريمة ورسم السياسة الجنائية». دورية الفكر الشرطي. العدد الأول، الشارقة، ١٤١٣هـ.

٥ ـ مختار، عبدالعزيز؛ ورياض حمراوي. البحث الأمبيريقي في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

٦ ـ النجف، سالم توفيق. إشكالية العلاقة بين المخرجات وبنية الاقتصاد القومي في الوطن العربي. المجلة العربية للإدارة. العدد ٨، عمان، ١٩٨٩م.

7 - Mitxhell, G. Duncan. A New Dictionary of Sociology. London: Routeledg & Kegan, 1981.

8 - Whitney, F. The Elements of Research. New York: Crowell Co., 1979.

مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وسبل التغلب عليها

د.سعود بن ضحيان الضحيان
أستاذ الخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب
جامعة الملك سعود

مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وسبل التغلب عليها

المقدمـــة:

لم ترق الدول المتقدمة إلى ما توصلت إليه إلا عن طريق البحث المعتمد على التجريب والدراسة، فالبحث كان الوسيلة الفعالة واليد الطولي في التقدم. والمسح الاجتماعي أحد تلك الأساليب للحصول على المعلومات المطلوبة، حيث تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لتنفيذ أي مشروع أو إقرار أي سياسة من سياسات التنمية الاجتماعية. بقدر ما تكون مصداقية تلك المعلومات بقدر ما تزداد فرص النجاح لتلك المشاريع والسياسات التنموية أو حتى في عمليات التقويم للمشروعات القائمة أو التعامل مع أي ظاهرة اجتماعية.

والباحث في الدول النامية لم يغفل أهمية المعلومات عند وضعه لخطة دراسته غير أنه يواجه صعوبة تطبيق المسح الاجتماعي وذلك راجع للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة. فالتغير السريع في الخصائص السكانية والاقتصادية والثقافية، أدى إلى عدم ثبات تركيبة سكانية واحدة لتلك المجتمعات. فمثلاً نلاحظ أن معدل المواليد عال وكذلك الحال بالنسبة للوفيات مع ملاحظة أن ذلك المعدل لايبقى على صورة واحدة، بالإضافة إلى أن الحراك الاجتماعي يحدث بصورة سريعة لافتة للنظر نتيجة للهجرة الداخلية من المناطق الريفية (المناطق الأقل نمواً) إلى المناطق الحضرية وتغّير أنشطة الأهالي من الزراعة والرعي إلى نشاط آخر وهو النشاط الحضري[1].

(1) See: Bulmer Martin & Wanwick Donald P. Social Research in Developing Countries. N.Y: John Wiley & Sons Limited,1983.
Casley D.J. & Lury D.A. Data Collection in Developing Countries. Clarentdon Press Oxford, 1981.

وتعد المسوح الاجتماعية إحدى أهم أدوات جمع المعلومات إلاَّ أن هناك تساؤلات عديدة تثير جدلاً حول جوانب القصور حول تلك المعلومات وخاصة في دول العالم الثالث. ومن أهم جوانب القصور مايلي:

١ ـ مدى شمولية تلك المعلومات لفئات المجتمع.

٢ ـ حصر جمع المعلومات وعرضها على المؤسسات الحكوميةوشبه الحكومية.

٣ ـ ضعف الإمكانيات البشرية والمادية الذي أثر على نوعية النتائج.

٤ ـ تدني القيمة العلمية للبحوث الاجتماعية.

٥ ـ إغفال بعض المؤسسات الاجتماعية لأهمية النشاط البحثي.

أولاً: أهمية تحديد مجتمع الدراسة

تعد هذه الورقة ذات أهمية حيث أنها تتناول موضوعاً هاماً، ألا وهو درجة شمولية وتعميم النتائج في الدراسات الاجتماعية. فعلى الرغم من ماتثيره هذه القضية من جدل لدى الباحثين، فإن البعض الأخر لا يعيرها أهمية، بل إنهم قد لايتحرون الدقة في تعميم نتائج المسوحات والدراسات السابقة كمصدر للبيانات الأولية، لذا فإن إرتباط نجاح أي دراسة يرتبط بمدى شمولية ومصداقية نتائج الدراسات والبحوث السابقة، والتي تعد المصدر الأساسي للدراسات التالية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الورقة في التعرف على ما إذا كانت تلك الدراسات السابقة ومصادر المعلومات المتنوعة تقدم معلومات وافية وشاملة لجميع الثقافات الفرعية وذات مصداقية في نفس الوقت بحيث تساعد الباحث على تحديد مجتمع الدراسة تحديداً دقيقاً ليتسنى تحديد وسحب العينة.

وتواجه كثير من المؤسسات التى تقوم بإجراء المسوح والدراسات السكانية عدداً من العقبات والتي من أهمها :

١ـ اتجاهات وحدات الدراسة:

قد يكون الإتجاه العام لدى وحدات الدراسة حول الدراسات والإحصاءات العامة إتجاهاً سلبياً حيث أن سكان المجتمعات البدوية والريفية مثلاً عادة مايشككون في من يقوم بتسجيل معلومات تخصهم، وذلك لإرتفاع الأمية لديهم ولخبرات سلبية قد يكونوا مروا بها في الماضي كذلك فإن للأحداث السياسية وطبيعة الوضع الاجتماعي في المنطقة أثراً واضحاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الكثير منهم لا يهتم بالمعلومات الأساسية كعمره، أو دخله، أو أين ولد، وما إلى ذلك[١].

٢ ـ حساسية مجتمع الدراسة :

يواجه كثير من الباحثين مشكلة صعبه في مجال تحديد مجتمع الدراسة وذلك عندما تتصف مجتمعات الدراسة بالسرية التامة حيث يكون من الصعب بل من المستحيل الوصول إليها ومثال ذلك مجتمع مدمني المخدرات أو المصابين بمرض الأيدز أو حتى المكتئبين نفسياً[٢]. ومن هنا يجد الباحث نفسه مضطراً للتعامل مع فئات صغيرة من ذلك المجتمع لاستحالة وضع قوائم لتلك الفئة. فيضطر إلى أن يجري دراسته على الموجودين داخل المستشفيات أو السجون أو المصحات. وذلك يعني أن درجة التعميم تنحصر في نزلاء تلك المؤسسات.

---

(1) Bulmer,op.cit., p.43.

(2) Grinnel R. M. (Jr). & Williams Margaret. Research in Social Work.Itasca, Illinois: A Primer, F.E. Peacock Publishers Press Inc. 1990, P. 119.

٣ ـ محدودية أطر الدراسة:

يعد توفر القوائم التي تضم المواطنين من أكثر سمات العالم الغربي، والتي ساعدت في إزدهار الدراسات المسحية خصوصاً في الصناعة. فمثلاً هناك قوائم للإنتخابات تضم الأفراد الذين بلغوا ثماني عشرة سنة فأكثر، بالإضافة إلى أن هناك قوائم أخرى لمالكي الوحدات السكنية ذات العلاقة بالأمور الضريبية، لدرجة أن كثيراً من المعلومات يمكن إستخلاصها من تلك القوائم دون الرجوع إلى الأفراد ذاتهم في حين أن الدول النامية تفتقر إلى تلك القوائم. وحتى إذا توفرت تلك القوائم، فإن الخطأ أو النقص فيها يبرز بشكل أضخم مما يثير تساؤلاً حول جدوى صلاحية استخدامها. وقد توجد بعض المعلومات لدى الأجهزة الحكومية غير أنها لم تخضع للنشر، مما يجعل من العسير الوصول إليها إلاَّ بصعوبة بالغة مثال ذلك ماهو موجود بالهند حيث أن المعلومات عن السكان «مواليد ووفيات» لدى المسؤولين في القرى يكون فيها شك كبير في مصداقيتها في حين أن سجلات التملك للأراضي الزراعية (الهند وباكستان) تُعد أكثر مصداقية لعلاقة ذلك بالأمور الضريبية. غير أن هذا الأسلوب لايمكن استخدامه في أمريكا اللاتينية حيث لا توجد ضرائب على الأراضي وبالتالي فإن استخدام سجلات الملكية يصبح غير ذى جدوى[1].

ثانياً: تعريف الحراك الاجتماعي

يعد الدخول في طبقه أو الخروج منها أمراً مألوفاً في كثير من المجتمعات، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية يغير الناس وبموجبها على أساسها

(1) Bulmer, op. cit., p.93.

مراكزهم ومواقعهم وهذه الحركة تسمى (Social Mobility). فالدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد بالطبع في كل مجتمع ولكن سرعتها تختلف من مجتمع لأخر. ففي المجتمعات البدائية يُعد تحرك الناس داخل المجتمع محدوداً. أما في المجتمعات الحضرية فتكون حركتهم أكثر. ويتعلق هذا المفهوم بحركة إنتقال الأفراد من مركز إلى آخر ومن مكان إلى أخر[1]. ونظراً للتغيرات السريعة في المجتمعات النامية في العقدين الماضيين أثر تأثيراً واضحاً على ظاهرة الحراك الاجتماعي الأمر الذي يحتم على الباحثين الإلمام بها. وذلك للوصول إلى صورة واضحة عن مجتمع الدراسة وتحديد أطر حديثة للدراسات. فالنزوح من الريف والمناطق الأقل تحضراً إلى المدن يجعل تلك الدول في حاجة إلى تحديث تلك القوائم بصفة دورية، بينها فترات زمنية قصيرة.

ثالثاً: العينـــة:

تعد العينة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثون لجمع معلومات عن مجتمع كبير من الصعوبة حصره والتعامل معه فالعينة بالنسبة للعديدمن دول العالم تعتبر مشكلة خاصة لدول العالم الثالث، لأن المعاييرالتي وضعت لسحب العينة هي نتاج غربي، الأمر الذي لايتسنى لتلك الدول تطبيقه بصورة كاملة حيث أن أغلب هذه الدول ليس لديها أطر واضحة لسحب العينات ـ كذلك عدم توفر قوائم مسبقة. فمثلاً ندرة وجود مراكز تسجيل المواطنين في سائر المجتمع. وحتى إذا كانت تلك المعلومات متوفرة فإن ملامح النقص والقصور تشوبها، فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد الأمثلة التالية:

---

(١) أحمد زكي بدوي. الخدمة الاجتماعية في مجال العمل. ١٩٨٣م، ص ٢٧١.

١ ـ يصدر المكتب المركزي للإحصائيات في سوريا قوائم السكان مستنتجة من قوائم إحصائية سابقة من الممكن ألا تكون قائمة . فالقرويون الذين يسكنون في قرى محددة ومعروفة يمكن أن يكونوا ضمن عينة أمر بديهي يمكن القيام به غير أن هذا لا ينطبق على البادية حيث أنهم لا يمكثون في مقرثابت .

ولقد واجه الباحثان (الضحيان ، الحربي) مشكلة مماثلة لهذا النوع فلقد قاما بدراسة لأحد تجمعات البادية في المملكة العربية السعودية ، حيث كانت المعلومات الأولية تشير إلى أن هناك أعداداً كبيرة من البادية مستقرة في تلك المنطقة . غير أن الباحثين عندما شرعا في جمع المعلومات إكتشفا أن كثيراً منهم قد ترك المكان نظراً لجفاف المنطقة وتوفر المراعي الجيدة في منطقة أخرى . فهم يتركون المنطقة مؤقتاً ليعودوا إليها في الصيف . وفي مثل تلك الحالات فإن من يقوم بدراسة لتلك المجتمعات دون معلومات أولية يخرج بنتائج ذات مصداقية ضعيفة .

٢ ـ تواجه الصومال نفس المشكلة ولكنها أكثر تعقيداً حيث أن معظم الخرائط التي تعد الأساس الأول في تحديد مجتمع الدراسة ناقصة وذلك لأن كثيراً من القرى ليس لها موقع على الخريطة كماأن المعلومات الموجودة على الخرائط للقرى لا تتفق مع الواقع . والأمر المثير للإنتباه أن طبيعة الحياة في ذلك المجتمع تخلق كثيراً من المشاكل لجامعي البيانات خصوصاً إذا كان المقصود للدراسة هو رب الأسرة فالنشاط الرعوي في الصومال يُعد من آبرز الأنشطة السكانية . حيث يذهب الرعاة في موسم إخضرار الأرض إلى مناطق بعيدة عن قراهم ويمكثون فيها عدداً من الأشهر ، لذا يصبح من الصعب إجراء دراسة على هؤلاء إذا إختار

الباحثون الوقت غير المناسب . فعلى الباحثين الذين يتناولون هذا النوع من الدراسات أن يغيروا وحدات دراستهم فبدلاً من أن تكون وحدات الدراسة هي أرباب الأسر تكون هي الأبار الموجودة في المنطقة حيث أن كل من يقوم بالرعي لابد أن يكون له مصدر مياه . ويزيد ذلك فرصة لقاء معظم أفراد البادية . ولضمان ذلك يجب أن تجرى الدراسة في وقت الجفاف وفي غير مواسم الأمطار وذلك لاستقرار أبناء البادية حول مصادر المياه (الأبار)[1] . وتواجه من يقوم بسحب العينات عقبات كثيرة منها :

أ ـ محدودية المصادر : ويُعد ذلك من أهم المعوقات حيث أن معظم مصادر المعلومات متوفرة في المدينة أو في المجتمعات الحضرية في حين أن المجتمعات الريفية تندر فيها المصادر نظراً لضعف الإمكانات .

ب ـ محدودية المصداقية : وهي بشكل عام مثار تساؤل فيما يتعلق بالعالم الثالث إذ أن هناك قصوراً في فهم واستخدام المقاييس الإحصائية التي تؤكد نوعية الاستبيانات التي تُعد من أكثر أدوات جمع المعلومات شيوعاً[2] .

٣ ـ تتسم معظم المجتمعات العربية بالتنوع في التركيبة العرقية والثقافية ، بيد أن ذلك التنوع لا يتضح ضمن القوائم السكانية .

لهذه الأسباب جميعاً فإن هناك خلافاً حول استخدام العينة ونقصد بذلك الخلاف الذي يحدث عند تفضيل العينة غير الإحتمالية على العينة الإحتمالية . وفعاليات غير الإحتمالية مخرج سهل لكثير من الدارسين عندما

---

(1) Bulmer & Wanwick ,op. cit., p.92.

(2) Bulmer & Wanwick, Ibid, pp.101 - 103.

لا يستطيع تحديد مجتمع الدراسة، حيث أنها لا تتطلب تحديداً مسبقاً لمجتمع الدراسة كذلك تمتاز بتنوع الإجراءات ووحدات الدراسة. بل يمكن إجراؤها على متطوعين أو فئات مقصودة سلفاً. وفي كثير من الحالات يمكن إعتبار تلك الفئات ممثله لمجتمع الدراسة غير أن هناك تساؤلات تثار حول موضوعيتها بمعنى أن الشك في تلك النتائج أمر وارد. وإن كان بعض الباحثين يفضلون استخدام العينات الإحتمالية ثم يقومون بتطبيقها عملياً وعلمياً غير أن هناك أنواعاً من الخطأ يصعب على الباحث تجنبه فمن المتفق عليه أن جميع أنواع العينات الإحتمالية لا تخلو من الأخطاء. فمصداقية العينة من الأمور الأساسية والمؤثرة على نوعية المعلومات وسوف نضرب مثالين على ذلك :

المثال الأول: فهو ما تقوم به مؤسسة جالوب (Gallup) وهي مؤسسة أمريكية تقيس آراء المواطنين من خلال إجراء بحوث مسحية ذات تقنية عالية فعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكي جاوز المائتين وأربعين مليون نسمه فأن تلك المؤسسة قد إستطاعت الوصول إلى إطار دراسة يتكون من ألف وخمسمائة من البالغين ولقد كانت النتائج جيدة بنسبة خطأ لايتجاوز ثلاثة بالمائه سلباً أو إيجاباً، ويوضح جدول رقم (١) نماذج الدراسات التي أجريت على المجتمع الأمريكي خلال فترة زمنية طويلة[1].

(1) Royse David. Research Methods in Social Work. Chicago, U.S.A: Nelson - Hall Publishers, 1991. p. 114.

الجدول رقم (١)

توقعات مؤسسة جالوب في الانتخابات الأمريكية ومقارنة ذلك مع الواقع

Year	Gallup Final Survey		Election Results		Deviation
1988	56.0%	Bush	53.9%	Bush	-2.1
1984	59.0	Reagan	59.1	Reagan	-0.1
1982	55.0	Democratic	56.1	Democratic	-1.1
1980	47.0	Reagan	50.8	Reagan	-3.8
1978	55.0	Democratic	54.6	Democratic	+0.4
1976	48.0	Carter	50.0	Carter	-2.0
1974	60.0	Democratic	58.9	Democratic	+1.1
1972	62.0	Nixon	61.8	Nixon	+0.2
1970	53.0	Democratic	54.3	Democratic	-1.3
1968	43.0	Nixon	43.5	Nixon	-0.5
1966	52.5	Democratic	51.9	Democratic	+0.6
1964	64.0	Johnson	61.3	Johnson	+2.7
1962	55.5	Democratic	52.7	Democratic	+2.8
1960	51.0	Kennedy	50.1	Kennedy	+0.9
1958	57.0	Democratic	56.5	Democratic	+0.5
1956	59.5	Eisenhower	57.8	Eisenhower	+1.7
1954	51.5	Democratic	52.7	Democratic	-1.2
1952	51.0	Eisenhower	55.4	Eisenhower	-4.4
1950	51.0	Democratic	50.3	Democratic	+0.7
1948	44.5	Truman	49.9	Truman	-5.4
1946	58.0	Republican	54.3	Republican	+3.7
1944	51.5	Roosevelt	53.3	Roosevelt	-1.8
1942	52.0	Democratic	48.0	Democratic	+4.0
1940	52.0	Roosevelt	55.0	Roosevelt	-3.0
1938	54.0	Democratic	50.8	Democratic	+3.2
1936	55.7	Roosevelt	62.5	Roosevelt	-6.8

أما المثال الثاني: فهو من دول العالم الثالث حيث تختلف نتائج الدراسات بين المؤسسات ولو كانت تلك الدراسات مطبقة على مجتمع واحد، ومثال ذلك ما أجراه مركز الدراسات المسحية بكالفورنيا حيث قارن بين نتائج ثلاث دراسات أجريت عن طريق مؤسستين وكانت النتائج على النحو التالي :

الدراسة الأولى : لم يكن هناك أي إشارة إلى أحد من سكان المدينة يقل دخله عن عشرة دولارات شهرياً .

أما الدراسة الثانيـة : فقد أشارت إلى أن ٩٠٪ من مجموع العينة يقل دخلهم عن عشرة دولارات .

أما الدراسة الثالثة:وهي أكثر مصداقية لواقع المجتمع الحقيقي فقد أتت بنتيجة غير متوقعة حيث أن ٧٠٪من سكان تلك القرية يقل دخلهم عن عشرة دولارات شهرياً[1] .

ومقارنتنا لكلا المثالين السابقين يتضح أن مصداقية النتائج في العالم الغربي تقوم على الأسلوب العلمي أما نتائج العالم الثالث فتفتقد إلى المنهج العلمي المناسب لبيئة تلك المجتمعات وتخوف المبحوثين من الدراسات، وعلاقة الدراسة بالواقع العام للمجتمع، بالإضافة إلى هامشية وظيفة البحث الاجتماعي فيها .

لذا وقبل الشروع في استخدام العينات العشوائية يجب على الباحث أن يسأل نفسه الأسئلة التالية :

أ ـ إلى أي مدى يمكن استخدام العينة العشوائية في تقديم معلومات ذات مصداقية يمكن الاستفادة منها في وضع سياسة تنموية تحقق أهداف المجتمعات النامية .

---

(1) Bulmer & Warwick, op. cit. P. 22 - 222.

ب ـ ما إحتمالية وجود خطأ العينة والخطأ الخارج عن العينة في المسوح الاجتماعية التي تستخدم العينات العشوائية .

جـ ـ ما أهم الفوائد التي يمكن جنيها من استخدام العينات غير العشوائية في مقابل تجاهل عيوب ذلك من العينات[1] .

د ـ إلى أي درجة يمكن أن تشمل العينة العشوائية التركيبة المتنوعة لجميع الثقافات الفرعية والعرقية داخل المجتمع .

فإذا إستطاع الباحث أن يصل إلى إجابات إيجابية حول تلك التساؤلات فإنه قد حل مشكلة وانتقل إلى مشكلة أخرى التي تتمثل في تحديد حجم العينة . وحجم العينة يُعد من أكثر القضايا جدلاً لدى المهتمين في البحوث الاجتماعية والبحثية خاصة في البحوث التي تطبق على مستوى المجتمع ، فلا يوجد أي تحديد لذلك الحجم بل ان البعض قد يحدد نسباً مئوية تتراوح بين واحد وعشرة بالمائة وفي بعض الدراسات ترتفع النسب لتصل إلى (٢٥٪) . بل إن كثيراً من الدراسات تعتمد على المسح الشامل وهذه الاختلافات لا يمكن ارجاعها إلى اختلافات شخصية بل انها ناتجة عن طبيعة تلك المجتمعات وندرة المعايير العلمية الخاصة بطرق تحديد مجتمع الدراسة ويعمد بعض الدراسين إلى إختيار عينة كبيرة على أساس الحقائق التالية :

أ ـ إن هناك علاقة بين كبر حجم العينة ونسبة الخطأ الناتج عن العينة فكلما كبرت العينة كلما قلت إحتمالية نسبة الخطأ ومعنى ذلك أن البعض قد يتجه إلى استخدام عينة كبيرة للحصول على خطأ أقل . في حين أنه من الممكن أن يستخدم عينة أقل من ذلك ونحصل على نفس نسبة الخطأ مما يوفر كثيراً من الجهد والوقت والمال ، وكذلك فإن كبر حجم العينة لا

(1) Bulmer & Warwick, P. 125.

يضمن بالضرورة أن تمثل جميع فئات المجتمع، فالفئات الأكثر عدداً تزداد فرصة تمثيلها في الدراسة عن الفئات الأقل عدداً.

ب ـ هناك علاقة بين العينة وطبيعة النتائج فكلما كانت العينة كبيرة يقل إحتمال الحصول على نتائج سلبية[1].

ويعد هذا الأمر من الأمور ذات التأثير النفسي لدى كثير من الباحثين خاصة في الدول النامية. فالبعض يعتقد أن كون النتائج سلبية عامل يؤثر على درجة تقبل البحث. في حين أن هناك أساليب يمكن أن يستخدمها الباحث لكي يصل إلى نتائج إيجابية مع عينة صغيرة كأن يحول الفرضيات التي يريد قياسها إلى فرضيات صفرية أو أن يقوم بعكس مستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة. وفي هذه الحالة يضمن الباحث أن تكون النتائج إيجابية دون اللجوء إلى تكبير حجم العينة لتحقيق ذلك الهدف وليس معنى هذا أن الباحث لايضطر لاستخدام عينة كبيرة الحجم، فقد يضطر الباحث لذلك في الحالات التالية:

أ ـ يعتمد حجم العينة على خصائص مجتمع الدراسة المراد دراسته وطبيعة الأسئلة التي يريد الإجابة عليها أو الفرضيات التي يريد قياسها[2]. فهناك فرق بين باحث يريد أن يجري دراسة على طلاب الجامعة مثلاً، حيث يعد ذلك المجتمع مجتمعاً متجانساً في كثير من المتغيرات والتي لاتستخدم في البحث كمتغير العمر والجنس (إذا أجريت الدراسة على الذكور فقط أو الأناث فقط) الحالة التعليمية، الحالة العملية والحالة الاجتماعية، فذلك التجانس في تلك المتغيرات يجعلها قليلة التأثير

---

1 - Borq Walter & Gall Meredith D. Educational Research An Introduction. N.Y: Loqman , 1983. p. 25.

(2) Grinnell, 1988, P. 252

في حين أن الوضع يختلف عند إجراء دراسة على مجتمع ذي اختلافات كثيرة كأن تجرى الدراسة مثلاً على أرباب الأسر في مدينة ما فنجد أن معظم المتغيرات الديموجرافية لا يمكن إغفالها. هذا بالإضافة إلى المتغيرات التي يريد الباحث دراستها فهنا يضطر الباحث لأخذ عينة كبيرة لكي يحصل على تمثيل لخصائص المجتمع في هذه العينة.

ب- قد يستخدم الباحث متغيرات كثيرة وقد ينتج عن ذلك أن يكون هناك تأثيرات متبادلة بين تلك المتغيرات لا يمكن التنبؤ، بها الأمر الذي يضطر الباحث لاستخدام عملية تحكم في تلك المتغيرات مما يضطره للحصول على عينة كبيرة.

جـ- في بعض الدراسات يهدف الباحث إلى تقسيم العينة الرئيسة إلى مجموعة من العينات الفرعية وبالتالي فإن تلك العينات الفرعية تتطلب حجماً مناسباً الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في حالة كون العينة الأم صغيرة[1].

نخلص من ذلك أن العينة تقوم على درجة التمثيل بمعنى إذا إفترضنا وجود مجتمع تام التجانس أي أن كل وحداته لديها نفس الصفات الموجودة في الوحدات الأخرى. ففي هذه الحالة يمكن أخذ عينة من وحدة واحدة ويمكن وصف ذلك المجتمع من خلال ما يتوفر في تلك الوحدة المختارة غير أن ذلك يعد ضرباً من المستحيل فلا يوجد مجتمع متجانس متماثل إذاً فإن العينة ما هي إلا صورة مصغرة لذلك المجتمع ويتحدد ذلك الحجم بناء على خصائص ذلك المجتمع فكلما كان هناك اختلاف كبير في مجتمع الدراسة كلما كبر حجم العينة والعكس صحيح.

(1) Itasca Stephen & Michael. W. B. 1981, P. 190.

رابعاً: ملاحظات يجب مراعاتها

من يطلع على الدراسات السابقة يلاحظ أن هناك عوائق كثيرة بمدى مصداقية النتائج في الدراسات الاجتماعية، سواء كانت تعتمد على بيانات سابقة أو بيانات متحصل عليها من الباحثين. ولقد ألقت تلك الدراسات الضوء على أمور جديرة بالإهتمام من أهمها :

١ ـ قصور في المتغيرات المستخدمة في المسوح الشاملة.

٢ ـ عدم قدرة الباحثين على التعامل مع المتغيرات المستخدمة في المسوح الشاملة نظراً لعدم توفر البيانات بشكل يتيح للباحثين التحكم في تلك المتغيرات، وبالتالي يكون مجال البحث هو فيما تم نشره من بيانات.

٣ ـ على الرغم من أن الدراسات المقننة لا تصل بدرجة التعميم إلى مستوى المسوح الاجتماعية، إلا أنها يمكن أن تستخدم في القياسات (الفرضيات) والتعرف على الثقافات الفرعية بالمجتمع بضروة أكثر وضوحاً.

٤ ـ طبيعة المسوح الاجتماعية لا تراعي الاختلافات الناتجة عن بروز أكثر من ثقافة داخل المجتمع الواحد.

٥ ـ الدراسات التي تعتمد على بيانات المسوح المنفذة تتصف غالباً بالسمة النظرية.

٦ ـ عدم حرص البعض من الباحثين على توضيح كيفية إختيارهم لمجتمع الدراسة، الأمر الذي قد يزيد من اللبس لدى الآخرين بالنسبة للنتائج المتحصل عليها، وبالإضافة إلى التشكك في درجة التعميم.

٧ ـ كبر حجم العينة أو التعامل مع مجتمع الدراسة بكامله لا يضمن تقديم معلومات شاملة لتوضيح الاختلافات في المجتمع والناتجة لبروز أكثر من ثقافة.

٨ ـ يخطىء البعض عندما يقوم بتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال واقعها الكمي دون إدراك الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع المدروس .

٩ ـ نظراً لاختلاف درجة الفهم بين افراد المجتمع الواحد (خاصة في الدول النامية) . لذا يجب أن يكون مدى الأسئلة واسعاً ومناسباً، كما يجب الإهتمام بصياغتها وذلك للوصول إلى درجة عالية من الجودة بنوعية المسوح المرغوب إجراؤها .

١٠ ـ ضعف المنهجية المستخدمة ساهم بشكل ما في التأثير على مصداقية تلك البيانات المتعلقة بالمسوح الاجتماعية .

١١ ـ غالباً ما تتم المسوحات الشاملة والدراسات المتعمقة في بعض المجتمعات النامية في المؤسسات الحكومية أو أن تتم تحت إشرافها .

١٢ ـ تعمد بعض المجتمعات والتي تتميز بوجود إختلافات عرقية إلى تطوير معلومات للمقارنة التقليدية وذلك للعرض والتحليل . ولقد تمت صياغتها بصورة لا تبرز تلك الاختلافات، لذا يجب عند التعامل مع ذلك من البيانات إدراك نقصها فيما يتعلق بجماعة أو أكثر من تلك الجماعات العرقية .

١٣ ـ ضعف إمكانات بعض المجتمعات النامية أثر بشكل أو بأخر على نوعية تلك البيانات .

من خلال ما تم عرضه من نقاط جوهرية يمكننا القول بأن المسوحات الاجتماعية بصفة عامة لم تقدم معلومات وافية عن التركيبة السكانية بشكل يساعد في الفهم الصحيح لطبيعة تلك الثقافات الفرعية . حيث أن دمج تلك الأقليات ضمن جماعات كبيرة تمثيل متواضع، غير أنها يمكن أن تبرز

بشكل واضح في حالة التعامل معها في منطقة وجودها دون إلحاقها مع باقي الجماعات. كذلك فإن التطوير والتنوع في استخدام المتغيرات تمكنان الباحثين من الاستفادة القصوى من تلك المسوح الاجتماعية.

ولذا يجب مراعاة النقاط التالية عند إجراء إي دراسة سكانية :

١ ـ الأخذ بالإعتبار التركيبة السكانية في حالة إجراء الدراسة على مستوى المجتمع.

٢ ـ تحديد الفئة المرغوب بدراستها بصورة دقيقة حتى نصل إلى درجة جيدة من الوضوح لفهم خصائص وسمات تلك الفئة.

٣ ـ فهم الواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة قبل الخوض في تفسير نتائج الدراسة.

٤ ـ إمكانية التعامل مع المعلومات الأولية، والتي تم جمعها عن طريق المسوح الاجتماعية، بصورة مباشرة لزيادة القدرة على التحكم في المتغيرات التي يتم التعامل معها، لا الاكتفاء بمعلومات جامدة سبق نشرها في المنشورات الإحصائية.

٥ ـ عدم المغالاة في درجة التعميم، والحرص على أن تكون العينة ممثلة للفئة المدروسة لا لمجتمع الدراسة ككل.

٦ ـ عدم الاعتماد على المنهج الكمي، والاستعانة بطرق أخرى كالمنهج الكيفي والتاريخي والمقارن.. الخ لزيادة القدرة في جمع وتحليل البيانات.

٧ ـ رفع مستوى الاستفادة من تلك البيانات المتحصلة من المسوح الاجتماعية، وذلك بزيادة عدد المتغيرات المستخدمة فيها.

٨ ـ تشجيع ودعم الدراسات المقننة (الدراسات التي تختص بمجتمع فرعي واحد) لما لها من فائدة في تقديم صورة أشمل عن المجتمعات المرغوب في دراستها .

٩ ـ تشجيع القطاع الخاص بالدول العربية للقيام بدراسات على مستوى المجتمع .

١٠ ـ نشر الوعي بأهمية البحوث الاجتماعية والتعاون مع الباحثين وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة ، على المستويين الرسمي والشعبي .

١١ ـ إنشاء مزيد من مراكز البحوث في الدول العربية ودعم ما هو قائم مادياً وبشرياً وتقنياً .

١٢ ـ عقد مؤتمرات على المستوى العربي وبشكل دوري لمناقشة كل ماهو متعلق في زيادة الفاعلية من إجراء الدراسات والمسوح .

المراجـــــع

1 - Borq Walter & Gall Meredith D. Educational Research An Introduction. N.Y: Loqman 1983.

2 - Bulmer Martin & Wanwick Donald P. Social Research in Developing Countries. N.Y: John Wiley & Sons Limited, 1983.

3 - Bulmer Martin. The uses of Social Research, social Investigation in Public Policy. London: Maning George Allen & Unwin, 1987.

4 - Casley D.J. & Lury D.A. Data Collection in Developing Countries. Clarentdon Press Oxford, 1981.

5 - Grinnell Richard M. (Jr). Social Work Research and Evaluation. Utasca Illinois, U.S.A: F.E Peacock Publishers Inc., 1988.

6 - Grinnel Richard M. (Jr). & Williams Margaret. Research in Social Work. Itasca, Illinois: A Primer, F.E. Peacock Publishers Inc., 1990.

7 - Itasca Stephen & Michael William B. Handbook in Research and Evaluation. CA: Publishers San Diego, 1981.

8 - Royse David. Research Methods in Social Work. Chicago, U.S.A: Nelson - Hall Publishers, 1991.

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها

د. محسن عبدالحميد أحمد
مدير التعاون الدولي
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها

مقدمة :

تشهد المكتبة العربية منذ فترة طويلة كماً كبيراً من الكتب والمراجع في مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، تتضمن في غالبيتها مجموعة من المبادىء العامة الاجرائية التي تصف تصميم وتنفيذ البحث العلمي في هذا الميدان أو ذاك من ميادين المعرفة، وتعرضها على أساس أنها هي المبادىء الأساس للبحث في العلم الذي يكتب المؤلف في مناهجه وطرق الاستدلال فيه .

ومن المعروف للعاملين في مجال البحوث الميدانية الاجتماعية أن أفضل خطط البحث وأكثرها منهجية تصطدم بصعوبات ومشاكل كثيرة غير متوقعة اثناء جمع المادة العلمية وأثناء تحليلها . بصرف النظر عن مدى العناية التي يبذلها الباحث في البداية عند تصميم بحثه فإن البحث عادة يتم تشكيله أثناء القيام به، حيث أن الصيغة النهائية للبحث تكون حصيلة مئات من القرارات التي يتخذها الباحث أثناء تنفيذ البحث[1] . ومع هذا لانجد في مراجع مناهج البحث العلمي الاجتماعي المعترف بها شيئاً عن العمليات والطرق والأساليب التي تساعد على اتخاذ مثل هذه القرارات التي تساعد بدورها على مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تنجم عن التنفيذ العملي للبحث .

إن المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من الصعوبات التي ظهرت

(1) Howard E.Becker. in American Sociological Review. August 30,1965.

خلال تنفيذ البحث وتحديد كيفية مواجهتها وأسلوب التغلب عليها في اطار من التفكير التحليلي النقدي هو المنهج المنطقي للكشف عن وسائل وطرق منهجية جديدة لم يسبق للباحث أن عرفها من قبل، والتي تكمن فيها امكانات تطور مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. لذلك تتضمن الامانة العلمية أن يثبت الباحث في تقرير بحثه أية صعوبات أو جوانب ضعف في منهج وإجراءات البحث تم اكتشافها أثناء التنفيذ، وذلك لان المشكلات الحقيقية التي تطرح بصدد المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية هي تلك المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من الصعوبات المعرفية التي تظهر خلال تنفيذ البحث نفسه.

ونظراً لأهمية تحديد ومواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية. فقد أوصى الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية الذي عقد بمقر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٢ ـ ١٣ اكتوبر١٩٩٦م بدعوة من الأكاديمية إلى عقد ندوة على هامش الاجتماع التنسيقي الثامن لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في موضوع (معوقات البحث العلمي في الوطن العربي) كما أن عقد هذه الحلقة العلمية حول (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانيةفي المجالات الأمنية في الدول العربية) لدليل على الاهتمام بهذا الموضوع واعطائه أولويه في هذه المرحله من مراحل تطور البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية.

الموضوع الذي حددلهذه الورقة العلمية هو (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها) حيث حددت عناصره فيما يلي:

١ ـ صعوبات متصله بالنظم الإدارية .
٢ ـ صعوبات متصلة بالاحصاءات الجنائية .
٣ ـ صعوبات متصله بجمع البيانات .
٤ ـ صعوبات متصله بتحليل البيانات .

كما سيتم ومن واقع الخبرات المكتسبة من بعض البحوث التي تم اجراؤها بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وفي بعض الدول العربية في المجالات الأمنية تقديم بعض الاقتراحات المناسبة لمواجهة تلك الصعوبات .

أولاً : صعوبات متصله بالنظم الإدارية :

الكثير من المعلومات والبيانات المحتفظ بها في ملفات وسجلات أجهزة العدالة الجنائية (شرطة ـ محاكم ـ سجون) هامة وضرورية للبحوث الميدانية في المجالات الأمنية ، إلاَّ أنه في أحيان كثيرة تحبس هذه المعلومات والبيانات عن الباحثين تحت ذرائع عده منها سرية البيانات أو حساسية المعلومات وما إلى ذلك من ذرائع مختلفة ، وبالتالي تحرم البحوث الميدانية من كثير من مصادر المعلومات المهمة . وللتغلب على هذه الصعوبات التي تثير عدداً من القضايا المتعلقة بطرق تأمين المعلومات الأمنية ومنع إساءة استخدامها ، لابد من إذن مسبق للحصول عليها وذلك باقناع المسئولين بضمان سرية هذه المعلومات وما استخدامها إلاَّ لأغراض البحث العلمي فقط والتي ينتفى فيها التعريف بالحالات الفردية وإنما الاهتمام ينصب عند تحليل هذه البيانات والمعلومات على العموميات .

تتجاوز البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صبر المسئولين بالأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية فهؤلاء المسئولون يضيقون ذرعاً بالدقة المنشودة والتكلفة المطلوبة وطول المدة التي تتطلبها البحوث الميدانية ،

ويطالبون بسرعة توفير البيانات والمعلومات التي تعينهم على مواجهة المشاكل الملحة والعاجلة بصوره قد تؤدي عند إجراء بحث ميداني إلى التهاون في حجم وكيفية اختيار العينة، والتسرع في صياغة أدوات جمع البيانات واستخدامها في جمع البيانات بالشكل الصحيح، والتجاوز في التعميم غير المبرر عن العينة إلى مجتمع البحث أو الدراسة، وغير ذلك من التساؤلات المنهجية. ولتلبية احتياجات المسئولين بالأجهزة الأمنية لحل مشكلات محدده في المجال الأمني والرغبة في الدراسة العلمية للعمليات والطرق المستخدمة في مجالات العمل لزيادة فاعليتها والكشف عن طرق جديدة أكثر ملاءمة، يمكن استخدام البحوث الاجرائية (Action Oriented Researsh) لتلبية هذه الاحتياجات المحدده، وتبقى نتائج هذه البحوث الاجرائية غير قابلة للتعميم على حالات أخرى[1].

البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مكلفة للغاية ولا تستطيع الأجهزة الأمنية تمويلها لأنها ليست ذات أولوية من بين الأولويات الأمنية الأخرى. ولهذا فهي في حاجة إلى من يرعاها أساساً من خلال التمويل. لكل ممول (حكومياً كان أو غيره) أغراضه من رعاية البحث الميداني بما يحدد نوع البحث وقد يضع قيوداً على الباحث في تصميم وتنفيذ البحث أو استخلاص النتائج أو نشرها. وهكذا نرى أن التمويل الأجنبي للبحوث الميدانية في بعض البلدان العربية يزداد باطراد سواء لحساب مؤسسات حكومية أو غير حكومية. وللتغلب على هذا في تمويل البحوث الميدانية في

(١) ذوقان عبيدات؛ عبدالرحمن عدس؛ كايد عبدالحميد. البحث العلمي: مفهومه أدواته أساليبه. عمان: دار مجلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

المجالات الأمنية لابد من الدعم الحكومي واسهام قطاع الاعمال الخاص الكبير لمسئوليته تجاه المجتمع في هذه المرحلة من تطور المجتمع العربي.

إن جمع وتبويب وإعداد وتحليل البيانات الاحصائية الجنائية ذات النوعية الجيدة عملية معقدة تنطوي على تكلفة كبيرة ولذلك فهي في حاجة إلى إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية والمالية. فالبرنامج الاحصائي الجنائي الناجح يجب أن يكون برنامجاً موثوقاً به، محايداً وموضوعياً حسن التوقيت، مع اعطاء الاعتبار الواجب لمتطلبات متخذى القرارات الأمنية. وللتغلب على مشاكل ضعف النظم الاحصائية الجنائية في بعض الدول العربية يمكن الاستعانة بالدليل الذي اعدته الأمم المتحدة لتطوير احصاءات العدالة الجنائية في الدول الأعضاء[1] للنهوض بالنظم الاحصائية الجنائية بالدول العربية. كما قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بعقد ندوة علمية عن (تطوير نظم احصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية) خلال شهر محرم ١٤١٨هـ- مايو ١٩٩٧م.

عدم اهتمام بعض القادة الأمنيين بنتائج البحوث الميدانية أو استخدام نتائجها عند اصدار قراراتهم وذلك لاعتمادهم على الممارسة الفعلية، وترددهم في تبين نتائج هذه البحوث غير المجربة في الواقع، مما يؤدي إلى وجود هوة فاصلة بين مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية وبين العديد من القيادات الأمنية صاحبة الاختصاص الأصيل في اصدار القرارات الأمنية، ومما يحول دون استجابة الأجهزة الأمنية لمتطلبات البحوث الميدانية

(١) الأمم المتحدة. دليل تطوير احصاءات العدالة الجنائية. السلسله واو ٤٣، نيويورك، ١٩٨٧م.

في المجالات الأمنية ولا لنتائجها$ùات الأمنية ولا لنتائجها(١) وقد تم بعض الدول العربية بادماج القيادات الامنية في العملية البحثية وذلك باختيار أعضاء منهم في مجالس إدارات مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية أو أعضاء في هيئات البحوث وبالتالي فقد تولدت القناعة لديهم، وبشكل عملي ومرض بأهمية البحوث الميدانية وأبعادها وجدوى نتائجها كأهم موجه للقرار الأمني.

الاستنزاف الأمني اليومي للأجهزة الأمنية بشكل يحول دون امكان المشاركة بفاعلية في رصد المشكلات الأمنية وإجراء البحوث والدراسات الأمنية لمواجهتها ترشيداً للعمل الأمني. هذا بالإضافة الى عدم توفر الكوادر الأمنية المؤهله علمياً لاجراء البحوث الميدانية والقدره على تحليل نتائجها، ويستلزم ذلك انشاء أقسام أو إدارات متخصصة للدراسات والبحوث داخل الأجهزة الأمنية ودعمها مالياً ومادياً وبشرياً بكفاءات بحثية مع ضمان استقلالها وبعدها عن ضغوط العمل اليومي للإدارات الأمنية الأخرى .

يخضع الباحثون في مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية الخاضعة للتمويل الحكومي لسيطرة البيروقراطية الحكومية بما في ذلك الاستجابة البطيئة وضعف المبادره وضعف الحافز للأداء الجماعي فضلاً عن ضعف التمويل. كما أن تضخم حجم الجهاز الإداري بالنسبة الى الجهاز العلمي في بعض هذه المراكز والمعاهد يؤدي إلى الترهل ونقص الفاعلية والنهوض بهذه المراكز والمعاهد، وتقوم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

---

(١) شاكر معتز. الرؤية الخاصة باطار التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائيه في الدول العربية. ورقة مقدمة إلى «الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية». المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م.

بدور هام في هذا المجال وذلك بعقد اجتماعات تنسيقيه لكل سنتين لمديري مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية بالدول العربية ويناقش فيها مثل هذه الامور. كما تجري أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية حالياً مسحاً شاملاً لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في الدول العربية لتحديد اهدافها وهياكلها التنظيمية وسبل النهوض بها والتنسيق فيما بين برامجها العلمية.

حاجة الدول العربية قائمة الى أن تصبح مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية فيها مراكز تنشئة علمية، بجانب أنها أماكن للبحث العلمي، تتولى مسئولية الاعداد العلمي والمهني والاخلاقي الرصين للباحثين الجدد، من خلال بيئه علميه حيويه تساندها منظمات علميه مهنيه فاعله. ولتحقيق ذلك ليس هناك من سبيل الاَّ بقيام منظمات عربيه مهنيه دائمه وفاعله تكون المواثيق المهنيه احدى أدواتها. وفي هذا الصدد قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالعمل على إنشاء الجمعيه العربيه للصحه النفسيه لتخدم هذه الأغراض علماً بأن مواثيق الاخلاق المهنيه أمر حديث نسبياً في البلدان الغربيه، فلم تضع الجمعيه الامريكيه لعلم الاجتماع ميثاقاً أخلاقياً الاَّ في عام ١٩٦٨م وعدلته توسعاً في العام ١٩٨٠م.

مراكزومعاهد البحوث الاجتماعيه والجنائيه مسئولة عن توفير الحرية الأكاديمية للباحثين فيما يتعلق بإجراء بحوثهم من حيث اختيار الموضوع واستخدام المنهج والأدوات وتبين الأطر النظرية ونشر النتائج. وتتسم الحرية الأكاديمية عن بقية حقوق الإنسان بأنها حق خاص بجماعة معينة من البشر ذات أدوار محددة هي الجماعة الأكاديمية ولا ينسحب ذلك على عامة البشر[1]. وهذا معناه ضرورة أن تتيح المؤسسات العلمية قدراً من المرونة

(1) Raoul Wallenberg. Report on the Seminar on Academic Freedom. Institute of Human Rights and Humanitarian Law, Lund, 9 -11 March 1992.

للباحث في ممارسة عمله دون معوقات من قبل النظم الإدارية، وكذلك إتاحة حرية اختيار الباحث لمنهج وأسلوب البحث الكفيلين بتحقيق أهدافه.

يجب أن تهتم مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية في الدول العربية بالإحتفاظ بكافة وثائق البحوث الميدانية التي تجريها كوثائق أدوات جمع البيانات والتطبيق الميداني وتحليل البيانات وغيرها وذلك لاتاحة الفرصة للإطلاع لكل من له صلاحية النظر فيها بعد اتمام البحث، مثل المحكمين العلميين وأعضاء هيئة تحرير المجلات العلمية وغيرهم. ولا شك أن مراكز البحوث تعتبر مسئوله بشكل فعلي عن البحوث الميدانية التي تجريها وأن أي خطأ في منهجية هذه البحوث الميدانية أو نتائجها تقع على هذه المراكز والمعاهد أكثر مما تقع على المشرفين على هذه البحوث من الباحثين. ولهذا فإن من المهم أن تعمل مراكز ومعاهد البحوث بالإحتفاظ بوثائق البحث بعد اتمامه.

ثانياً: صعوبات متصلة بالإحصاءات الجنائية

يصدر معظم أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة، المحاكم، السجون) بالدول العربية تقارير رسمية سنوية تحت مسميات مختلفة تتضمن مجموعة من الإحصاءات الجنائية تقوم بجمعها وتبويبها ونشرها إدارات خاصه للإحصاء بهذه الأجهزة. وتستخدم هذه الإحصاءات الجنائية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الأمنية وإجراء البحوث الميدانية. ويواجه الباحث صعوبات في استخدام هذه الاحصاءات الجنائية لأنها قاصرة عن تحديد حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع. لقد اوضحت نتائج مسح للجريمة بالولايات المتحدة الامريكية أن مجموع ما تسجله الشرطة من جرائم لا

يتعدى ثلث الجرائم التى ترتكب فعلاً[1]. وللتغلب على محدودية الاحصاءات الجنائية الرسمية فقد استحدثت أساليب عدة لتقدير حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع والتغلب على مشكلة الارقام المعتمه (Dark Figures) في الاحصاءات الجنائية والتي تمثل الاجرام الخفي الذي لا يصل الى علم الشرطة.

ومن بين هذه الأساليب المستحدثة لتقدير حجم الجريمة في المجتمع أسلوب «الدراسة المسحية لضحايا الجريمة» وأساليب التقرير الذاتي «أي الدراسة المبنية على الاعتراف الذي يتم فيه سؤال عينة من المواطنين ـ دون ذكر اسمائهم ـ عن الأفعال الاجرامية التي ارتكبوها خلال فترة زمنية محددة ولكنها لم تصل الى علم الشرطة. هذان الاسلوبان يمثلان محاولات للجوء الى مصادر بديله للإحصاءات الجنائية الرسمية لتقدير حجم الجريمة الحقيقي ويتم حالياً استخدامهما وتطوير منهجهما في مختلف دول العالم.

بجانب محدودية الاحصاءات الجنائية العربيه هناك أيضاً قصور فيها يتضح عند استخدامها في اجراء الدراسات الاحصائية المقارنة بين الدول العربية. هذا القصور في الاحصاءات الجنائية ناتج عن اختلاف التعريفات القانونية للسلوك الإجرامي بين الدول العربية واختلاف أساليب التسجيل والقياس، ولعدم دقتها وانتظامها لفترات زمنية طويلة. وللتغلب على الصعوبات الناتجه عن قصور الاحصاءات الجنائية العربية عند استخدامها في إجراء الدراسات الاحصائية المقارنة بين الدول العربية يتم عادة تحليل اتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية معينة في كل بلد على حدة ومقارنة ذلك مع اتجاهات الجريمة في الدول العربيه الأخرى وبذلك تكون المقارنة

(1) U.s. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics. Criminal Victimization in the U.S. Washington D.C., 1986.

ليست بين معدلات الجريمة لدول مختلفة في نقطة جامدة من الزمن ولكنها بين اتجاهات في معدلات الجريمة لدول عربية مختلفة خلال فترة زمنية معينة .

يتضح مما سبق أنه بالرغم من وجود الجريمة في المجتمع إلاّ أنه لا يمكن القطع بمقياس واقعي وتحديد نسبتها الحقيقه أو اتجاهاتها في المجتمع ، وبالتالي يصعب اعداد تقارير أمنية دقيقة عن وضع الجريمة أو حالة الأمن في المجتمع من واقع هذه الإحصاءات الجنائية الرسمية وذلك لأسباب عدة منها :

١ ـ إن ارتفاع معدلات الجريمة المسجلة قد تعكس ارتفاع عدد الجرائم المبلغ عنها ، كما قد تعكس ارتفاعاً في كفاءة الجهات المسئولة عن تسجيل الجرائم . فكما ظهر في المسح الدولي الذى أجرته الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة في دول العالم[1] ، فإن الدول التي تحتفظ بسجلات دقيقه كانت ذات معدلات جريمة مرتفعة بينما هي في الواقع من أكثر الدول التي تبذل جهوداً حثيثه في الكشف عن الجرائم وتسجيلها .

٢ ـ هناك كثير من الجرائم التي نادراً ما تسجل في سجلات الشرطة مثل الجرائم التى تقع بدون ضحايا خاصة المتعلقة بالفساد . كما أن الجرائم الوظيفية (الرشوة) يسجل عادة القليل منها وخاصة إن كثيراً من الدول العربية ليس لديها تصنيف قانوني واحد لمثل هذه الجرائم . وبهذا فإن نمط الجرائم المسجله في التقارير الأمنية العربية يميل إلى ما يطلق عليه بالجرائم التقليدية . ولذلك فإن هناك صعوبة تتمثل في اعطاء ثقل واحد لكل نوع من انواع الجرائم المختلفة في إطار مجموع الجرائم ، بينما في

---

(1) Report of the Second United Nations Surveys of Crime Trends, Operations of Criminal Justice Systems and Crime Prevention Strategies, United Nations Document A. 32/199 of 22 September 1977.

الواقع نجد أن بعض الجرائم ـ كثير منها غير مسجل ـ يكون أكثر ضرراً على المجتمع من جرائم العنف.

٣ ـ هناك دائماً مشاكل تعدد التعريفات لأنواع الجرائم بتعدد النظم الجنائية بالدول العربية، ولهذا تعرض الإحصاءات الجنائية دائماً في صورة عامة دون التفاصيل بما لايسمح بإجراء الدراسات المقارنة إلاّ بعد فهم كامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لكل دولة على حدة.

هذه الصعوبات تنفرد بها الاحصاءات الجنائية دون غيرها من الاحصاءات الاجتماعية وان كان الاعتراف بهذه الصعوبات قائماً في المجالات الأمنية فلا يجب أن تقف حجر عثرة في سبيل إجراء المسوح الخاصة بالجريمة واستخدامها في البحوث الميدانية وربطها بالاحصاءات الموجودة في ميادين أخرى.

لتقدير اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي لا بد من توفر احصاءات اجتماعية وجنائية دقيقة وتفصيلية قابلة للمقارنة ومنتظمة لفترة زمنية طويلة لتحديد التغيير الذي يمكن أن يحدث في نمط الجريمة وأسلوب ارتكابها والسمات الشخصية للجاني والمجنى عليه. وفي الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها[1]. إلاّ أن هناك صعوبات منهجية تظهر عند استخدام الاحصاءات الجنائية الرسمية سواء في الدول العربية أو دول العالم الأخرى يمكن أن نلخصها فيما يلي:

١ ـ الجرائم المبلغ عنها والتي تتضمنها الاحصاءات الجنائية الرسمية ليست هي تلك الجرائم التى تحدث فعلاً في المجتمع.

(١) احمد، محسن عبدالحميد. «اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم». في سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنيه. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنيه والتدريب ١٩٩١م.

٢ ـ الاحصاءات الجنائية الرسمية تصمم عادة لخدمة أغراض إدارية وليس لاغراض البحث الاحصائي الاجتماعي .

٣ ـ كثرة تغيير القوانين وتعديل أساليب جمع البيانات والاحصاءات الجنائية تجعل إجراء دراسات مقارنة لمناطق مختلفه أو أزمنة متعاقبة أمراً مخاطراً فيه إلى حدما .

٤ ـ ما يظهر عادة في الاحصاءات الجنائية الرسمية هي الجرائم التقليدية التي يعاقب عليها قانون العقوبات في الدول المختلفة ، ولاتتضمن بالضرورة الجرائم المترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع حالياً كالجرائم الاقتصادية وجرائم البيئة وجرائم الحاسب الآلى وغيرها من جرائم مستحدثه .

٥ ـ الاحصاءات الجنائية الرسمية المنشورة لا تسمح بإجراء دراسات عن «اتجاهات الجريمة مستقبلاً» تعتمد في التحليل الاحصائي على بيانات تفصيلية وسلاسل زمنية احصائية ممتدة لفترة طويله من الزمن .

ثالثاً: صعوبات متصلة بجمع البيانات

المشاهدة المضبوطة هي الماده الخام للبحث العلمي ، والبحوث الميدانية على اختلاف أنواعها هي أداة جمع هذه المادة في العلوم الاجتماعية . وتتمثل تقنيات البحوث الميدانية في جمع المادة العلمية في مجموعة الأدوات التي يستخدمها الباحث في جميع مراحل بحثه وتشتمل على تقنيات جمع البيانات وتقنيات تحليل ومعالجة المعلومات . لقد شهدت تقنيات ووسائل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تقدماً كبيراً في قدرتها الوظيفية نتيجة

تطوير التقنية «التكنولوجيا» في مجالات جمع وتخزين البيانات والاتصالات والملاحظة والقياس والحساب الآلي[1].

يعاني البحث الميداني في المجالات الأمنية في الدول العربية حالياً صعوبات كثيرة نتيجة التحمس إلى جمع بيانات جديدة، حيث نجد بعض الباحثين مدفوعاً الى جمع البيانات من الميدان ويؤجل التفكير في المشاكل التي تتصل بتحديد معنى ودلالة هذه البيانات الى المرحلة التى يكون الوقت فيها متأخراً جداً لإجراء أي تعديل في تلك البيانات. وللتغلب على هذه الصعوبات يتعين على الباحث أن يلتزم بالأساليب المنهجية عند تصميم أدوات جمع البيانات حسب الغرض من البحث، ونوع البيانات التي ستجمع ومصدر هذه البيانات، والمجال البشري والمكاني والزمني للبحث، والعمل على اختبار أدوات جمع البيانات بتطبيقها على عينة صغيرة من وحدات البحث البشرية، مع أخذ آراء وملاحظات الخبراء والمختصين عليها.

يشترك عاده في جمع البيانات (ميدانياً) أفراد من غير الاختصاصيين يتولون جمع البيانات كجزء روتيني من وظائفهم أو يطلب اليهم جمع البيانات بالإضافة الى واجباتهم الوظيفية المعتاده، أو يستخدموا خصيصاً من أجل جمع البيانات، ومن ثم تتنوع التزامات جامعي البيانات واهتماماتهم ومهاراتهم كما أنها تتفاوت فيما بينهم. وللتغلب على هذا التفاوت يجب النظر الى أداة جمع البيانات والقائم بتطبيقها على أنهما يكونان معاً منظومة واحدة. فجامعي البيانات هم جزء لا يتجزأ من أدوات جمع البيانات لابد أن يدربوا على استخدام الكفء لها على أساس تعليمات

(1) John F. Runcie. Experiencing Social Research. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1980.

موحدة بحيث يكون جمع البيانات في نهاية الأمر كأن الذي قام بتطبيق أدوات جمع البيانات شخص واحد على درجة عالية من الكفاءة والاتساق الداخلي.

هناك العديد من الأسباب التي قد تغري جامعي البيانات في البحوث الميدانية على تغيير الحقائق والمعلومات عند جمع المادة من الميدان، ومن بين هذه الأسباب الآتي[1]:

١ ـ طمعاً في تلقي المديح من جانب الباحث المشرف على العمل الميداني لكثرة الحالات التي تم استيفاء بيانات أدوات جمع البيانات عنها.

٢ ـ لايدركون إدراكاً كافياً أهمية الإجراءات المقننة لجمع البيانات.

٣ ـ شعورهم بالتعب والملل من جمع المادة وخاصه عندما يكون حجم العينه كبيراً والحالات صعبة.

٤ ـ تصورهم أن الخطأ في حالة واحدة لن يؤثر كثيراً إذا ما أضيفت إلى باقي الحالات الأخرى.

والمخاطر المترتبة على استخدام جامعي البيانات في البحوث الميدانية في الدول النامية أكبر بكثير منها في الدول المتقدمة[2] وذلك لضعف قيم العمل عموماً في هذه الدول ولغلبة الطابع الشخصي على كثير من علاقات العمل فيها، وانخفاض الأجر الذي هو آفة العمل في هذه المجتمعات. للتقليل من هذه الأخطار المحتملة في جمع البيانات يجب العمل على إلغاء

---

(1) Diener, Edward & Graudall, Rick. Ethics in Social & Behavioural Research. the University of Chicago Press, 1978.

(٢) سويف، مصطفى. الدلالة الاحصائية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث. ورقة مقدمة إلى «مؤتمر اخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م.

الفروق الفردية بين جامعي البيانات بحيث يطبقون أدوات جمع البيانات بطريقه واحده ويسلكون إزاء المبحوثين سلوكاً متماثلاً. كما يجب التيقظ الشديد لمسئوليتهم الاخلاقية بما يجعلهم أهلاً للثقة في آداء الأعمال المطلوبة منهم على الوجه الأمثل.

يواجه جامعو البيانات في البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مصاعب وعراقيل كثيرة من جانب المبحوثين تحول في بعض الأحيان دون القيام بجمع البيانات على الوجه الأكمل. ومن أبرز هذه الصعوبات اقناع بعض أفراد عينة البحث بالتعاون في إجراء البحث أو استكماله أو الامتناع عن الإجابة عن بعض الأسئلة. ولمواجهة هذه الصعوبات يجب مراعاة الأساليب المعروفة لتأمين الحصول على البيانات كاملة وصحيحة ومنها الآتي:

١ ـ إثارة الوعي لدى المبحوثين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وذلك بتوضيح موضوع البحث وأهميته وضرورة إدلائهم بالمعلومات المطلوبة وإشعارهم بأن المعلومات التي يدلون بها مكفولة بالسرية، وأن إسهامهم الجدي في البحث هو إسهام في عمل علمي جاد.

٢ ـ اختيار جامعي البيانات من بين الأشخاص الذين تم تدريبهم تدريباً كافياً يمكنهم من الاتصال بالوحدات البشرية للبحث وكسب ثقتهم ذلك لأن اسلوب جمع البيانات والانطباع الذي يعطيه جامع البيانات عن نفسه من العوامل الهامة في إثارة الوعي بالبحث وضمان تعاون المبحوثين.

٣ ـ تحديد الأوقات المناسبة لجمع البيانات مع المراعاة في ذلك ظروف عمل ومعيشة المبحوثين وتحديد موعد مع الأشخاص الذين سيتم مقابلتهم كلما أمكن ذلك لضمان وجودهم في الوقت المحدد للمقابله.

٤ ـ احترام جامعي البيانات لعادات وتقاليد المجتمعات التي يعملون فيها مع

احترام وتقدير للمبحوثين بما يبعث على طمأنتهم وثقتهم وبالتالي تعاونهم المثمر .

٥ ـ ضمان سرية المعلومات التي يدلي بها المبحوث مع ضمان صحة ما يقوله جامع البيانات للمبحوثين واحترام ما يتعهد به .

تعاني البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صعوبات كثيرة نتيجة لعدم تنظيم العمل الميداني وخاصه اذا كان حجم العينه كبيراً وتنتشر وحداتها على مساحة مكانية مترامية الأطراف .

ويتطلب تنظيم العمل الميداني في هذه الحاله ترجمة القرارات التي اتخذت في مراحل التصميم المنهجي للبحث ووسائل وإجراءات وخطوات عمليه مع تحديد برنامج زمني لانجازها وتقدير ميزانية لها . ويراعى عادة في تنظيم العمل الميداني في البحوث الميدانية الاتي :

١ ـ إعداد دليل العمل الذي يحدد كيفية التصرف في المواقف التي يمكن أن تواجه أثناء التنفيذ الفعلي للبحث .

٢ ـ إعداد تعليمات جمع البيانات لمساعدة جامعي البيانات على استيفاء بيانات أدوات جمع البيانات المصممة للبحث وتتناول هذه التعليمات بصورة واضحة ومبسطة وموجزة فكرة عن الغرض من البحث والتعريف بالمصطلحات المستخدمه ، وتعليمات عن كيفية تحديد العينة واختيارها واختيار البدائل .

٣ ـ إعداد أدوات جمع البيانات في صورتها النهائية وتوزيعها قبل بدء موعد جمع البيانات .

٤ ـ اختيار وتدريب جامعي البيانات وذلك من بين الأشخاص الأكفاء ذوي الخبرة في موضوع وعمليات البحث المختلفة .

٥ ـ اختيار مشرفين أكفاء للعمل الميداني لمراقبة عملية جمع البيانات وحل

المشكلات التي قد تظهر أثناء العمل الميداني كي يكونوا أو يشكلوا حلقة الاتصال بين باحثي الميدان وهيئة البحث .

رابعاً : صعوبات متصله بتحليل البيانات

تتوقف دقه نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وثراؤها على طرق تحليل البيانات التي يستخدمها الباحث . وتتعدد طرق تحليل البيانات ويختلف بعضها عن بعض فكل منها مؤهل للإجابة على نوع معين من الأسئله دون غيره . ودون الدخول في التفاصيل التقنية لطرق تحليل البيانات المتعددة ، لأن ذلك ليس في نطاق هذه الورقة العلمية ، فإننا فقط سنشير الى بعض الصعوبات العامة التي يواجها الباحث في مجال البحوث الميدانية في المجالات الأمنية . لهذا كان من الضروري اهتمام الباحث بمعرفة طرق تحليل البيانات واتقان استخدام أكبر عدد منها لزيادة قدراته البحثية وضبط خطوات وإجراءات تحليل البيانات لايجاد الاجابات الملاءمة على التساؤلات المطروحة في مجال بحثه .

تحتاج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية مهما اختلفت طرق تحليل بياناتها إلى مفاهيم وأسس احصائية وتطبيق لمعادلات احصائية متقدمة قد تتجاوز في بعض الاحيان قدرات الباحثين في المجالات الامنية لاختلاف خلفياتهم (شرطه ، قانون ، اجتماع ، علم نفس) وضعف أعدادهم احصائياً في بعض الاحيان . فاستخدام الاحصاء في المجالات الأمنية بأساليبه الحديثة في تحليل البيانات حديثاً . فعلى سبيل المثال تخلو كثير من المقررات الدراسية في كليات الشرطة أو قوى الأمن في كثير من الدول العربية من مقررات الاحصاء التحليلي على وجه الخصوص .

ويطلب عادة من أقسام الاحصاء بالجامعات تدريس مثل هذه المقررات مع اختلاف خلفيات أعضاء هيئة التدريس وربما التدريس نتيجة لذلك معتمداً على استخدام الرموز والمعادلات ويفتقد للتطبيق العملي وتجاهل علاقة الأسلوب الاحصائي بالظواهر الاجتماعية والأمنية. وبذلك يكون مقرر الاحصاء في هذه الكليات ثقيلاً على المدرس لصعوبة ايصال مفاهيمه للدارسين ومملاً للدارس لبعده الظاهر عن العلم المدروس أي علم الجريمة[1].

ولمواجهة هذه الصعوبات المعرفية على المدى الطويل لابد من اهتمام كليات الشرطة وأقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية بزيادة المقررات الاحصائية وخاصة التحليلية منها والاهتمام بالجوانب التطبيقية الاحصائية في المجالات الأمنية ومجالات العدالة الجنائية. وعلى المدى القصير فلا مفر من الاستعانة بخبراء في الإحصاء لوضع خطط التحليل الاحصائي المناسب للبحث.

هناك تقنيات للتحليل الاحصائي لبيانات البحوث الميدانية في المجالات الأمنية أكثر تطوراً من التحليل الاحصائي البسيط المعروف ظهرت بفضل استحداث مجموعات متكامله من البرامج الاحصائية للحاسبات الآليه. ويستلزم مثل هذه البرامج التحليلية للحاسبات الآليه فهم الفروض الأساسية لهذه التقنيات مع ضمان توافق برنامج الحاسب الآلى مع تصميم البحث. وهناك كثير من الصعوبات التي تنشأ نتيجه لقيام بعض الباحثين غير المدربين باستخدام مثل هذه البرامج التحليلية للحاسبات الآليه.

(١) أبو عمه، عبدالرحمن. «الاحصاءات الجنائيه: تقنياتها ومدلولاتها في مكافحة الجريمة». ورقة مقدمة في دورة تدريبية للعاملين في مجال الاحصاء الجنائي. المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧م.

ولمواجهة هذه الصعوبات لابد أن يتدرب الباحث على خصائص التقنيات البحثية الأساسية وأسلوب التعامل معها والوظائف التي يمكن أن تقوم بها كل تقنيه .

وفي الواقع يتم تدريب الباحثين في الدول العربية على التقنيات والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي يتعاملون معها أثناء العملية البحثية . ولكن للأسف يتم هذا عن طريق الأعداد النظري والمحاضرات أكثر من التركيز على تعلم المهارات .

يتعرض الباحث في البحوث الميدانية في المجالات الأمنية إلى صعوبات عدة في تحديد واختيار عينة البحث ولعل أهم هذه الصعوبات غير المنهجية هي اغراءات البعد عن القواعد المنهجية السليمه مثل اغراء صغر حجم العينه ، واغراء سهوله الوصول الى أفراد العينة ، واغراء التوفير في النفقات . . وغير ذلك . لهذا يجب الاهتمام بعنصر العينات من بين عناصر تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وذلك لأن خطوة اختيار العينات تعتبر بالنسبة لسائرخطوات البحث أساسية حيث أن أي خطأ يتسرب إليها من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التي تليها مهما كان اتقانها الشكلي ومهما كان رقي التحليلات الاحصائية المستخدمة معها .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ الأمم المتحدة. دليل تطوير احصاءات العدالة الجنائية. السلسلة واو ٤٣، نيويورك، ١٩٨٧م.

٢ ـ أبو عمه، عبدالرحمن. «الاحصاءات الجنائيه: تقنياتها ومدلولاتها في مكافحة الجريمة»، ورقة مقدمة في دورة تدريبية للعاملين في مجال الاحصاء الجنائي، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧م.

٣ ـ احمد، محسن عبدالحميد. «اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم» سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١م.

٤ ـ ذوقان عبيدات، عبدالرحمن عدس، كايد عبدالحميد. البحث العلمي: مفهومه أدواته أساليبه. عمان، الأردن: دار مجلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٥ ـ سويف، مصطفى. الدلالة الاحصائية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث. ورقة مقدمة إلى «مؤتمر اخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٦ ـ شاكر، معتز. الرؤية الخاصة باطار التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية في الدول العربية. ورقة مقدمة في «الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعداله الجنائيه ومكافحة الجريمه في الدول العربية» المركز العربي للدراسات الأمنيه والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م.

المراجع العربية:

1 - Diener, Edward & Graudall, Rick. Ethics in Social & Behavioural Research. the University of Chicago Press, 1978.

2 - Howard E.Becker. in American Sociological Review. August 30, 1965.

3 - Report of the Second United Nations Surveys of Crime Trends, Operations of Criminal Justice Systems and Crime Prevention Strategies, United Nations Document A. 32/199 of 22 September 1977

4 - Runcie. John F. Experiencing Social Research. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1980.

5 - U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics. Criminal Victimization in the U.S. Washington D.C., 1986.

6 - Wallenberg Raoul. Report on the Seminar on Academic Freedom. Institute of Human Rights and Humanitarian Law, Lund, 9 -11 March 1992.

صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وكيفية التغلب عليها

د. نصيف فهمي
أستاذ علم الاجتماع ـ كلية الآداب
جامعة الملك سعود

صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وكيفية التغلب عليها

المقدمـــــة:

يهدف البحث العلمى إلى الوصول للحقائق الأساسية التي تتعلق بظاهرة معنية، كما يهدف إلى تقديم إضافة جديدة، وهذه الإضافات تختلف من بحث إلى آخر. ويحاول الباحث أن يصل إلى تفسير لظاهرة من الظواهر مثل ظاهرة انتشار المخدرات، أو ظاهرة انحراف الاحداث. ويمكن أن يكون هناك باحث آخر يسعى للتأكد والتحقق من صدق بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في مجال له أهمية في المجتمع والبحث العلمي.

والبحث هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيفها والاستفادة منها والتحقق من صحتها[1].

ويجب أن نحدد أن البحث في المجال الأمني عبارة عن الدراسة العلمية المنظمة للظواهر والمشكلات التي تحدث في المجالات المتعلقة بالأمن، وباستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاعتماد عليها في التفسير ووضع خطة العلاج أو المواجهة لتلك الظواهر والمشكلات. وسوف نتناول عرض هذا الموضوع من حيث توضيح الاهداف التي تسعى اليها البحوث الميدانية في المجالات المختلفة وخاصة المجال الأمني، حتى نستطيع أن نحدد كيفية حدوث الصعوبات المختلفة التي تواجه عملية تطبيق تلك

(١) عبدالباسط محمد حسن. أصول البحث العلمي. الطبعة الثامنة. القاهرة: مكتبة وهبه ١٩٨٢م، ص. ١٢٤

البحوث، وبعد ذلك نعرض إلى مضمون البحوث الميدانية التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية، ونناقش بعد ذلك الصعوبات التى تواجه تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية واخيراً نعرض لبعض القضايا التي يجب الاهتمام بها في المعالجات البحثية القادمة.

أولاً: أهداف البحوث الميدانية

وتهدف البحوث الميدانية إلى تحقيق أهداف واقعية، علمية تطبيقية واضحة يمكن أن نحددها كما يلي:

١ ـ اكتشاف العوامل المؤثرة في الظاهرة، وبالتالي التوصل إلى فروض علمية يمكن دراستها دراسة متعمقة في بحوث لاحقة، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه البحوث الاستطلاعية. وعلى سبيل المثال إذا الباحث يسعى إلى دراسة أنماط التعامل الاجتماعي للنزلاء في انساق السجن قد لا يعرف الاَّ قليلا، أو لا يعرف شيئاً عن بناء وظيفة المؤسسات العقابية، وبالتالي فإن الدراسة المناسبة في هذا المجال هي الدراسة الميدانية الاستطلاعية حتى يمكن الوصول إلى الأوضاع المختلفة للسجون من خلال المقابلات مع العاملين والمسؤولين عن العمل داخل السجون.

٢ ـ تهدف البحوث الميدانية في المجالات المختلفة إلى وصف مختلف الخصائص الأساسية لعينة أو مجتمع معين، ونلاحظ أن الدراسات الوصفية أكثر تحديداً، حيث يوجه الاهتمام إلى جوانب أو أبعاد معينة لمجتمع البحث، ومثال ذلك اهتمام مؤسسة بحثية بدراسة خصائص المدمنين في المراحل العمرية المختلفة لمجتمع معين من المجتمعات، وذلك بهدف إعداد دراسة تخصصية أكثر تعمقاً، أو القيام بتجربة بعض البرامج العلاجية لفئة عمرية معينة من هؤلاء المدمنين.

٣ ـ تهدف البحوث الميدانية بصفه خاصة إلى القيام بالتجريب من خلال الوصول إلى العلاقة بين متغير أو أكثر من متغير واحد على المتغيرات الأخرى مع إتباع الضبط والتحكم في العوامل الأخرى التي قد تؤثر في نتائج البحث، ومثال لذلك يقوم الباحث بمحاولة دراسة العلاقة بين استخدام برامج الوقاية من الآثار السيئة للتدخين لطلاب الجامعات وتحسين الحالة الصحية.

٤ ـ تهدف البحوث الميدانية إلى استثارة الاهتمام بمشكلة معينة أو ظاهرة يزداد إنتشارها ولها من الآثار المؤثرة في مجالات المجتمع المختلفة. فقد يتضح من البحوث الميدانية إهمال المؤسسات التعليمية للأنشطة المتكاملة الرياضية، الثقافية، الاجتماعية، مما يؤدى إلى سوء العلاقات بين الطلاب والمعلمين داخل المدرسة وكذلك باقي العاملين بتلك المؤسسات.

٥ ـ تهدف البحوث الميدانية إلى وضع التصور المناسب للبرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها في الواقع الميداني، حيث أن البحوث الميدانية تقدم حقائق موضوعية ووضعية يمكن الاعتماد عليها عند تصميم البرامج والمشروعات. ومثال ذلك قد تقوم الإدارة العامة للسجون بدراسة ميدانية حول المشكلات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي عند القيام بدوره، مما يجعلها تسعى بعد ذلك إلى الاستفادة من تلك الدراسات الميدانية وتصميم البرامج الميدانية الخاصة بذلك.

٦ ـ تحقق البحوث الاجتماعية والميدانية عدة أغراض في المجالات المختلفة ولكن أهم تلك الأغراض الواضحة والشائعة في الاستفادة منها هي:

أ ـ الاستطلاع والاستكشاف للمشكلات والحقائق الأساسية في مجال معين ومحدد.

ب ـ الوصف والتحديد لما هو كائن في مجال العمل والممارسة .
جـ ـ التحليل والتفسير بالنسبة للحقائق والنتائج التي تم التوصل إليها .

وعلى الرغم من أن هناك دراسات وبحوثاً يمكن أن تحقق أكثر من جانب من جوانب الاستفادة إلاّ أن من الأفضل تحقيق تلك الفوائد بطريقة محددة وواضحة ومفصلة أي أن كل فائدة تحصل بمفردها عن باقي الفوائد الأخرى، حيث أن تطبيق تلك الجوانب في المجال العملي سوف يختلف من حيث المضمون والموجهات الخاصة[1] .

٧ ـ تهدف البحوث الميدانية إلى تحديد، وتوضيح، وتعديل، وتأكيد الأدوار المهنية التى يجب أن يقوم بها كل عضو في فريق العمل في كل مجال من المجالات . ومثال لذلك فريق العمل في قضايا الفساد والرشوة واختلاس الأموال العامة وما يرتبط عنها العمل من خلال تخصصات مختلفة أمنية وفنية ومهنية معينة، مثل خبراء وسائل التحويل الالكتروني، وخبراء الاسواق الاقتصادية كصورة مشروعة لاستخدام تلك الأموال .

٨ ـ تهدف البحوث الميدانية إلى اكتشاف الموارد والإمكانات والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، حيث أن البحوث الميدانية يمكن أن تحدد تلك الموارد من كافة جوانبها الكيفية والكمية . كذلك تستطيع أن توضح كيفية الاستعانة بها ووضعها في تقنيات واضحة . ومثال ذلك يمكن أن تكشف البحوث الميدانية أساليب جديدة يستخدمها البعض في إنتاج حاصلات زراعية غير مشروعة، كذلك الأساليب التي يمكن أن يكتشفها الخبراء في جرائم

(1) Babbie, Earl. The Practice of Social Research. Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, 1989, P. 80.

الحاسب الآلي في مجال الصناعة والتجارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون التعرف على الخبرات والامكانات التي يمكن أن تسهم في هذا المجال.

ثانياً: ما مضمون البحوث الميدانية التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية؟

لا شك أنه لايمكن السعى نحو تطبيق البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، ولكن يجب أن نحدد مضمون ومواصفات تلك البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في المجالات الأمنية. والتي يمكن أن نلخصها فيمايلي:

١ ـ البحوث الميدانية التي تتضمن دراسات تتبعية للظواهر المؤدية إلى حدوث مشكلات مؤثرة في قطاع معين من المجتمعات أو في قطاعات متعددة. فهناك ظاهرة الإدمان وتطور إنتشارها وتأثيراتها المختلفة على قطاعات المجتمع، وظاهرة الجريمة الاقتصادية وتحولها من الجرائم الصغيرة التي ترتكز على التزوير والرشوه إلى جرائم لها كيان وتنظيم اقتصادي وإداري داخل المجتمع وخارجه.

٢ ـ البحوث الميدانية المرتبطة بموضوعات ومشكلات تؤثر في أمن المجتمع واستقراره وتؤثر في توجيه الأفراد والجماعات إلى الارتباط بتلك المجالات والممارسات مما يتطلب ضرورة دراسة تلك الجرائم والتعرف على العوامل المؤثرة والدافعة إليها والتنظيمات المرتبطة بها. فهناك جرائم غسيل الأموال، وجرائم الإرهاب، وجرائم تجارة السلاح وتهريبه، وغيرها من الجرائم المؤثرة في أمن المجتمع واستقراره.

٣ ـ البحوث الميدانية المتعلقة بالمؤسسات العقابية والتربوية التي تتعلق بتنفيذ

عقوبات السجن والإيداع لمن يرتكبون الجرائم طبقاً لقوانين البلاد المنظمه لذلك، فهناك السجون والإصلاحيات مثل إصلاحية الحائر بالمملكة العربية السعودية التي يحال إليها النزلاء بعد صدور الحكم عليهم بالحبس لمدد طويله.

٤ ـ تهتم بعض البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في المجالات الأمنية بالجوانب السيكولوجية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم، حيث قد تكون هناك اضطرابات سيكولوجية دافعة لإرتكاب الجريمة مثل مرتكبي جريمة السرقة، تعاطي العقاقير المؤثرة في الحالة النفسية، كما أن هناك ظروفاً اجتماعية تؤثر في الانحراف وارتكاب السلوك الاجرامي. ففي دراسة ميدانية قام بها محمد الجمعي(*)، تبين أن العوامل الاجتماعية تؤثر في ارتكاب الجرائم بنسبة (٢, ٨١٪) من مفردات عينة الدراسة، مثل وفاة أحد الوالدين، مخالطة الجماعات الأولية ما عدا الأسرة، الخلافات والمشكلات الأسرية لأرباب السوابق وغيرها من العوامل الاجتماعية.

٥ ـ تتضمن البحوث الميدانية التوزيعات التكرارية المتعلقة بالإنحراف وارتكاب الجريمة بالنسبة للمناطق الجغرافية، أو بالنسبة للفئات العمرية المحددة أو بالنسبة للجنسيات التي تعمل في مجتمع معين. ويعتقد البعض أن مناطق الإسكان المزدحمة، والتي يزدحم فيها السكان من نوعيات معينة هي أهم المناطق التي تنتشر فيها الجريمة أو التي يلجأ إليها مرتكبو الجرائم المختلفة، ولكن قد يتضح من البحوث الميدانية أن هناك مناطق أخرى تقع فيها مثل هذه الانحرافات والجرائم، مثل الضواحي

(*) حول «الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي» ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

الجديدة في المجتمع أو المناطق الصحراوية التي يقل فيها السكان أو وسط الزراعات التي يمكن الاختفاء فيها بعيداً عن ملاحظة ورؤية المسئولين عن الأمن في المجتمع .

٦ ـ دراسات تحديد العلاقات بين المتغيرات : وتبدأ تلك الدراسات بوجود فروض علاقية ـ تشرح العلاقات بين بعض المتغيرات ـ بيد أن هذه العلاقات مازالت في المرحلة الفرضية ويبقى أن تتعرض للبحث حتى تثبت صحة هذه العلاقات أو عدم صحتها[1] . ومثالاً لذلك في المجال الأمني دراسة العلاقة بين التفكك الأسري وارتكاب الجريمة مثل السرقة ، والاغتصاب ، واستخدام العنف . كذلك دراسة العلاقة بين مشاركة السجين في برامج التأهيل الاجتماعي بالسجون وتعديل السلوك .

ثالثاً: أنواع الصعوبات التي تواجه تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية:

الصعوبة الأولى:

الصعوبة الفنية وتشكل هذه الصعوبة مشكلة في تطبيق نتائج البحوث في المجالات المختلفة وليس في المجالات الأمنية فقط ، وترجع أسباب ذلك إلى أن تطبيق البحوث يتطلب موارد بشرية أي كفاءات مدربة وخبرات متمرسة لتطبيق تلك البحوث خاصة مع تطور المجال الأمني وأساليب الكشف عن الجريمة ومتابعة مرتكبي الانحرافات المحددة ، وهذا قد لا يتوافر في بعض الأوقات . وهناك الموارد المادية سواء المالية أو العينية فهناك بحوث

(١) عبدالعليم عبدالحكيم عبدالعال . البحث في الخدمة الاجتماعية . القاهرة : دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م ، ص ٤٤ .

ميدانية توجه الاهتمام إلى ضرورة إنشاء مؤسسات ذات مواصفات معينة مثل مصحات علاج المدمنين وزياد عددها، أو استخدام أجهزة معينة في متابعة الجرائم الاقتصادية مثل تحريم زراعات معينة أو عمليات التهريب بالإضافة إلى أن تنفيذ مقترحات تلك البحوث قد يتطلب تعيين متخصصين وخبراء مما يتطلب توفير مخصصات وظيفية ومالية لهم وهذا قد لا يتوافر في بعض المجتمعات.

وحتى يمكن مواجهة تلك الصعوبات يمكن مراعاة مايلي:

١ ـ التدرج التنفيذي في بعض المقترحات والبرامج التي يمكن أن تشكل خطوة أولية معينة في تنفيذ نتائج البحوث الميدانية.

٢ ـ الاستعانة ببعض المؤسسات والتنظيمات المتوفرة والتي يمكن أن تسهم في هذا المجال خاصة التي لها ارتباط بالمجال الأمني.

٣ ـ الاستعانة بمجهود الهيئات الأهلية التي يمكن الاعتماد عليها في بعض البرامج مثل رعاية الفتيات المنحرفات، الأحداث، ورعاية أسر المسجونين، وتطوير برامج الرعاية.

٤ ـ التدريب المستمر للفئات الوظيفية والفنية التي يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، خاصة في البرامج والمشروعات الجديدة تضامناً في مواجهة جرائم العصر.

٥ ـ الاستعانة التي تسعى للتعاون الدولي في المجالات الأمنية والتى تكافح الجريمة بصورها المختلفة.

٦ ـ التعاون الاقليمي من خلال جامعة الدول العربية في بعض المشروعات المرتبطة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في الدول التي تشترك في المعاناة من آثار ارتكاب تلك الجرائم مثل جرائم تهريب السلع الاساسية.

٧ ـ ربط المؤسسات العقابية كالسجون بمشروعات إنتاجية يمكن أن تؤدي

إلى تكوين التمويل الذي قد يسهم في مواجهة تلك الصعوبات أو في بعض الجوانب الخاصة بها .

الصعوبة الثانية:

الصعوبة الإدارية والتنظيمية المرتبطة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية :

يرتبط تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية بإجراءات إدارية قد تشكل عائقاً أمام الاستفادة منها ومن بين هذه الإجراءات :

١ ـ المراسلات التي يجب تبادلها بين الجهات القائمة بالبحوث والجهات الأمنية التي يجب أن تستفيد من تلك الدراسات .

٢ ـ تخصيص جوانب معينة تطبق فيها نتائج البحوث الميدانية دون غيرها ، وقد تكون الإستفادة في ضرورة إضافة جوانب أخرى .

٣ ـ الاهتمام بالحصول على تصاريح معينة وإذن خاص لتطبيق تلك البحوث . وهذا ضروري ولكنه قد يتطلب الوقت والمجال الزمني الذي قد يؤثر في طبيعة نتائج تلك البحوث وإدخال متغيرات أخرى تتطلب إجراء بحوث ميدانية جديدة لتلك المجالات .

٤ ـ تغيير القرارات والسياسات المنظمة للاستفادة من تلك البحوث قد تشكل عائقاً أمام الاستفادة منها ، وبالتالي يتطلب ذلك ضرورة تطبيق تلك النتائج في الأوضاع المستقرة إدارياً .

٥ ـ تعدد الجهات الإدارية المرتبطة بموضوعات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مما قد يؤدي إلى الإزدواجية في العمل أو الصراعات المرتبطة بتطبيق نتائج تلك البحوث ، مثل ما يحدث بالنسبة لرعاية الأحداث واختصاص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كما ترتبط وزارة الداخلية ببعض الجوانب في هذا المجال .

ويمكن مواجهة تلك الصعوبات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديد جهات الإختصاص المرتبطة بتنفيذ نتائج تلك البحوث، إضافة إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم تغيرها بصفه مستمرة. كما أن نوعية الأجهزة الإدارية وتدريبها فيمايتعلق بتنفيذ نتائج البحوث الميدانية من الأمور التي لها أهمية كبرى في هذا المجال.

الصعوبة الثالثة :

عدم ارتباط نتائج البحوث الميدانية بالمدخل التكاملي :

ينظر المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عضوي نسقي إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة، ومن ثم فإنه من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة أهم الوقائع المرتبطة بها وعلاقاتها المتشابكة وأهم الأبعاد التي يجب الاهتمام بها عند مناقشة نتائج البحوث وعرضها للتطبيق في المجالات الأمنية هي مايلي :

١ ـ البعد الايكولوجي : حيث ترتبط المجالات الأمنية ارتباطاً وثيقاً بالهيئة المحيطة، ومن أمثلة ذلك أماكن زراعات المخدرات، أماكن تجمعات مرتكبي الجرائم أماكن انتشار جماعات الأحداث المنحرفين، والأماكن السكنية التي تنتشر فيها جرائم تلوث البيئة.

٢ ـ البعد البشري : حيث أن دراسة البناء الديمغرافي في المجتمع له أهمية من حيث القدرة على استخدام نتائج تلك البحوث أو عدم استخدامها حيث أن أي تغير في البناءالديمغرافي كفيل بأن يحدث تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم، وبالتالي يؤثر في تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، ولذلك لا بد أن نوضح في نتائج البحوث التي نرغب في تطبيقها مدي ارتباطها وتكاملها مع الجوانب المختلفة

حتى نقدم نظرة تكاملية واضحة من حيث الاستفادة منها واستخدامها كما يجب في المجالات الأمنية.

٣ـ البعثد الثقافي: كذلك هناك البعد الثقافي الذي يشمل الافكار، والعادات والمعتقدات، وانماط القيم، ولذا ينبغى أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع الجوانب الثقافية كافة، لانها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف المختلفة.

الصعوبة الرابعة: الصعوبات السيكولوجية:

تواجه عملية تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صعوبات سيكولوجية تكمن في الأفراد والجماعات والمجتعمات المرتبطة بتطبيق تلك البحوث.

ويمكن أن نحدد مظاهر الصعوبات السيكولوجية في الجوانب الآتية:

١ـ محاولة تطبيق الجوانب التي تتضمن المظاهر الشكلية المقبولة والتي يسهل عرضها على المجتمع دون غيرها، ومثال ذلك التركيز على مضمون الوقاية في برامج مكافحة المخدرات، أو توضيح دور الإعلام في الوقاية دون الاهتمام بكيفية استخدام الإعلام في استشارة الشباب وأفراد المجتمع نحو تعاطي المخدرات بطريقة مباشرة.

٢ـ الخبرات الذاتية السيئة لدى بعض المسؤولين عن الجانب التطبيقي، من حيث تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية حيث توجه بعض نتائج البحوث إلى ضرورة الاهتمام ببرامج التأهيل الاجتماعي للسجناء بالسجون وإن كان البعض يري أنه لا فائدة من تطبيق تلك البرامج، هذا قد يكون له تأثير سلبي في تحقيق نظم وقواعد العقاب بالسجون.

٣ ـ صعوبات سيكولوجية تتعلق بالخوف من عدم النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق نتائج البحوث الميدانية، فهناك مخاوف لدى البعض من ارتباط الأحداث بالبيئة الطبيعية والقيام بعملية الاستدماج الاجتماعي خلال فترة العقوبة والتأهيل. ولذلك قد يلجأ البعض إلى التعرف على نتائج البحوث الميدانية، والانسحاب من تطبيقها في المجالات الأمنية. ولعلنا في هذا الصدد بحاجة إلى إلقاء الضوء على تلك المشكلات ويجب في هذا المجال التعرف على مختلف الدوافع التي تحفز الأفراد إلى تسجيل معلومات تفصيلية عن حياتهم وقد ذكر د. محمد علي في دراسته ما يزيد عن ثلاثين دافعاً لدى الأفراد الذين يكتبون السير الذاتية. والشيء الذي ينبغي الالتفات إليه هو أن من بين هذه الدوافع ما قد يكون وافياً جلياً، ومن بينها ما قد يكون خفياً[1]. ويمكن الاستفادة مما سبق الاهتمام بالجوانب السيكولوجية المرتبطة بتعبير الأفراد عن مشاكلهم أو اتجاهاتهم أو تفسير سلوكهم خاصة الانحراف وتوضيح الأهداف التي من أجلها يتم دراسة تلك الجوانب واستخدام الأساليب السيكولوجية التي تحقق الأطمئنان وإزالة التوتر والقلق من المبحوثين حتى تكون النتائج واقعية تعبر عن حقائق يمكن استخدامها في الواقع الاجتماعي.

٤ ـ يرى البعض أنه من الخجل أن نقوم بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في بعض المجالات الأمنية لأن ذلك قد يظهر البعض والمجتمع بصورة غير لائقة وقد يكون الخجل من أن البحوث تعبر عن أن نسبة الأطفال الذين

(١) محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

ينحرفون في المجتمع في زيادة، وهي من الأسر القادرة والمثقفة، أو قد تظهر نتائج البحوث أن نسبة الهروب والتسرب من مؤسسات رعاية الأحداث في زيادة واضحة مما يزيد من تأثير حجم الجريمة على الأفراد والأسرة والمجتمع.

٥ ـ من الجوانب السيكولوجية المرتبطة باستخدام نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية: وضعيه السلطه وتسلسلها وتأثيرها التي قد تسبب عدم القدرة على تطبيق نتائج البحوث وقد يكون ذلك الاعتقاد ليس صحيحاً، ولكن يعبر عنه المسئول عن النتائج من خلال تردده في تطبيقها أو مجرد عرضها على المسئول رغبة في تطبيقها.

ولذلك نرى أن علاج تلك الصعوبة يمكن أن ينحصر في تدريب المسئولين عن المجالات البحثية والأمنية على الموضوعية والاهتمام باحترام النتائج ومراعاة أهمية تطبيقها وتدعيم الثقة في الاستفادة التي يمكن أن نحققها من خلال تطبيق تلك النتائج.

الصعوبة الخامسة: عدم دقة الأدوات البحثية المستخدمة في بعض البحوث الميدانية:

ومن المعروف أن هناك المقاييس، الاستبانات، الاختبارات والأدلة المقننه مثل دليل الملاحظة ودليل المقابلات وغيرها من الأدوات. وقد تتدخل العوامل الذاتية في الوصول إلى نتائج غير صحيحه أو دقيقه، وبالتالي يؤثر ذلك في مصداقية النتائج التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية.

وترجع تلك الصعوبات إلى الجوانب الأساسية الآتية:

١ ـ عدم توافر الخبراء المحليين، عدم إعداد الأودات والمقاييس المقننه بالطرق العلمية الدقيقة.

٢ـ الاستعانة بالأدوات والمقاييس التي سبق استخدامها في مجتمعات معينة قد تكون غريبة على مجتمع البحث الأساسي، بالاضافة إلى إجراء تعديلات وتغيير بعض الجوانب التي لا تؤدي إلى تكوين الأدوات الصادقة للبحوث.

٣ـ عدم دقة عمليات الثبات والصدق التى يقوم بها بعض الباحثين للأدوات البحثية رغبة منهم في الوصول للأدوات التي يمكن أن تستخدم للإنتهاء من البحث المطلوب منهم.

٤ـ اهتمام المجالات الأمنية بالوقائع المسجله والمحددة قانوناً والتي تم ضبطها والتعرف عليها في الاطار الأمني والقانوني مما يجعل البعض لا يثق في نتائج البحوث الميدانية التي قد يقوم بها الباحثون غير المعاملين في المجال الأمني.

ولعلاج ومواجهة تلك الصعوبة يمكن الاهتمام بمشاركة المسئولين في المجالات الأمنية والمتخصصين في نطاق البحوث الميدانية في اعداد الأدوات البحثية واختيارها والوصول إلى صدقها بالأساليب العلمية. كذلك من الضروري عرض الأدوات التى سوف تستخدم في البحوث الميدانية التي نتوقع استخدام نتائجها في المجالات الأمنية على المسئولين العاملين في المجالات الأمنية لتكوين مناخ الثقة والاطمئنان فيما يستخدم من أدوات في البحوث التي يمكن تطبيق نتائجها في المجالات الأمنية.

كما أن استخدام أكثر من وسيلة واحدة في البحوث الميدانية يمكن أن يفيد في تأكيد نتائج تلك البحوث والثقة في تطبيقها بالمجالات الأمنية.

ويمكن مواجهة تلك الصعوبات من خلال اتباع الباحث للخطوات الاساسية عند اعداد البحث وهذه الخطوات هي[1] :

(١) محمد شفيق. البحث العلمي. الاسكندريه: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦م، ص ١٦٨

١ ـ تحديد نوع المعلومات المطلوبه .
٢ ـ تصميم أسئلة أداة البحث .
٣ ـ اختبار كفاءة الأداة .
٤ ـ إعداد الأداة في شكلها النهائي .

وترتبط هذه الخطوات مع بعضها منذ بداية القيام بتحديد موضوع البحث أو المشكلة التى سوف تخضع للدراسة ، وبالتالي توجه تلك المشكلة الباحث إلى طبيعة ومضمون الأسئله أو العبارات التى يرغب أن تتضمنها تلك الأداة من أجل الحصول على الحقائق ، والمعلومات المطلوبة في هذه الدراسة . وبعد اختبار تلك الأداة وما تحتويه ، يمكن أن تعد الأداة في شكلها النهائي . فلو كان الموضوع حول العوامل الأسرية المؤدية إلى تعاطي تلاميذ المرحلة الثانوية للمخدرات وبالتالي لا بد أن تكون هناك أسئلة خاصة بالأسرة ، والعلاقة بين التلميذ وأسرته ، وأهم المشكلات الأسرية وكيفية مواجهتها ، وما هي أدوار الوالدين في تربية وتنشئة التلميذ تنشئة صالحة ، بالاضافة إلى أن هناك أسئلة لابد أن ترتبط بالأدوار والمسئوليات التي يؤديها التلميذ في المحيط الاجتماعي للأسرة .

الصعوبة السادسة: المكانة الاجتماعية للقائمين بالبحوث والعاملين بالمجالات الأمنية:

لاشك أن كافة المواقف الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ترتبط بجوانب أساسية في حياة الإنسان من أهمها الأداء الاجتماعي ـ المركز الاجتماعي أو الوضعية الاجتماعية ـ والوصول إلى مكانة اجتماعية معينة .

ومن الواضح أن تلك الجوانب مرتبطة مع بعضها ارتباطاً وثيقاً لان لكل إنسان مركزاً يجعله يسلك سلوكاً معيناً واضحاً ويؤدى الأداء المرغوب

فيه وأن ينجح فيه حتي يحصل على مكانة اجتماعية مرتفعة أو قد لا ينجح فيه وبالتالي لا يصل للمكانة المناسبة .

ونلاحظ أن الباحث شعر بأهمية ما قام به ، ويدرك أن الأسلوب العلمي هو الأسلوب المناسب لدراسة المشكلات والقضايا .

الصعوبة السابعة: الصعوبة الراجعة إلى البرامج التدريبية المتعلقة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية.

يعد التدريب هو التعليم العملي الذي يكون الرابطة بين الجوانب النظرية والتطبيقية ، كما أنه يركز على استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات ويرتبط بالتقنيات الأساسية في المجالات الأمنية .

ونلاحظ أن عدم الاهتمام بالتدريب يشكل صعوبة بالنسبة للجوانب الآتية :

١ ـ عدم تدريب الباحثين على وضع النتائج الميدانية في صورة وشكل تطبيق ، أي تحويل النتائج إلى برامج تطبيقية .

٢ ـ عدم الاهتمام بالتدريب على التطبيق في المجالات الأمنية بصفة خاصة ، مثل كيفية التعامل مع مرتكبي الجرائم الاقتصادية ، وكيفية وضع أولويات الجوانب التطبيقية المستخلصة من نتائج البحوث الميدانية .

٣ ـ عدم المشاركة بين الباحثين والعاملين في المجالات الأمنية على تطبيق النتائج من خلال فريق عمل مشترك ، وربما تستعين بعض الهيئات والمؤسسات بخبراء ومتخصصين لم يشتركوا في البحث أو لم يرتبطوا بالمجال الأمني المستهدف .

٤ ـ اهتمام البرامج التدريبية بالعموميات ، مثل كيفية العمل في السجون أو كيفية ضبط الحاصلات الزراعية غير المشروعة ، وربما نرى أن التدريب من الضروري أن يركز على كيفية التعامل مع شخصيات معينة من

السجناء مثل معتادي ارتكاب الجريمة، أو طبيعة الشخصية التي يعتمد عليها منتج المخدرات.

ولذلك يجب أن تكون هناك برامج تدريبية تخصصية لتطبيق نتائج البحوث في المجالات الأمنية.

الصعوبة الثامنة : صعوبة راجعة إلى فريق العمل المتخصص في تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجال الأمني.

يقوم أعضاء فريق العمل في أي مجال من المجالات بالترابط وتحقيق التكامل فيما بينهم من أجل تحقيق الهدف الذي يسعى الفريق إلى تحقيقه.

وفريق العمل قد يتضمن من يعمل في المجالات البحثية والأمنية وغيرهم من المتخصصين المرتبطين بمجال مكافحة الجريمة، فهناك خبراء الاقتصاد وخبراء الطب، وخبراء المواد المشعة وغيرهم مما يتطلب مشاركتهم في تحقيق الاستفادة من التخصصات المهنية التي ينتمون إليها.

ولكن قد نجد صعوبة في كيفية الارتباط معاً والوصول إلى اتجاهات مشتركة في تطبيق نتائج البحوث الميدانية، فقد نجد مثلاً أن الطبيب يري أهمية العلاج الطبي للمدمن دون توقيع أية عقوبة قانونية بوصف المدمن مريضاً.

ويمكن أن نحدد اسباب تلك الصعوبة في الجوانب التالية:

١ ـ ارتباط الظواهر الاجتماعية والمشكلات التي تهتم بها البحوث الميدانية بعوامل متعددة ومتنوعة مما يتطلب ضرورة الرجوع إلى المتخصصين المرتبطين بذلك المجال والاهتمام بالخبرات المتعلقة بها ولذلك قد تتعارض الموجهات بين أعضاء فريق العمل.

٢ ـ هناك صعوبة في أن يقوم متخصص واحد بالجوانب التطبيقية للبحوث

والدراسات الميدانية، ولذلك يجب الاهتمام بتحديد المسارات التي سوف يشترك فيها كل متخصص في الجانب التطبيقي للبحث الميداني.

٣- يواجه فريق العمل المسئول عن الجانب التطبيقي للبحوث الميدانية بضرورة وجود المنسق لأعمال الفريق ومسئوليته في ايجاد التنظيم المناسب، كذلك تحديد المسئوليات المرتبطة بأهداف الفريق.

٤- ترجع تلك الصعوبة إلى انسحاب بعض المتخصصين من فريق العمل وترك الأمر لشخص معين عليه أن يتحمل مسئولية تطبيق نتائج البحوث الميدانية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفوائد المرجوه في هذا المجال.

٥- يحرص البعض في تطبيق نتائج البحوث على مراعاة الحساسية في التعامل، فقد يري البعض أن المجال الأمني هو مسئولية العاملين في الأمن وعليهم أن يحددوا كيفية التطبيق للبحوث الميدانية مما يجعل بعض المتخصصين لا يستطيعون افادة المجال كما يجب، لذلك نري أن العمل الفريقي له أهمية كبري في الموضوعات متعددة التخصصات. ولكن لا بد من مناقشة كيفية تطبيق النتائج من كافة الجوانب لجمع أعضاء فريق العمل وإحترام الرأي المهني لكل متخصص بالإضافة إلى أن تنظيم مسئوليات التطبيق وتحديد النظم المرتبطة بها من العوامل المحققه لنجاح تطبيق نتائج البحوث في المجالات الأمنية.

وهناك بعض النماذج الهامة في مواجهة المشكلات التي يتم علاجها ومواجهتها من خلال البحوث الميدانية وتهتم بها مؤسسات الخدمات الإنسانية ويمكن الاستفادة منها في هذا المجال ومن بينها نموذج حل المشكلات التي يستخدم من خلال فريق عمل مهني ويركز علي جوانب أساسية في مشكلة البحث وتحديد تقنيات العمل فيها والتي يجب الارتباط

بينها وبين المؤشرات البحثية والطرق التي استخدمت للوصول إلى تلك النتائج[1].

الصعوبة التاسعة : الأمن القومي للمجتمع ومتطلباته المختلفة :

تعد هذه الصعوبة من الصعوبات الأساسية والمهمة في تطبيق معظم البحوث الميدانية لأن الأمن القومي يحمي المجتمع من أي مواجهات تهدد كيانه وتسبب كوارث أو مضاراً نستطيع أن نحمي أنفسنا ومجتمعنا منها .

فقد يتطلب تطبيق نتائج البحوث الميدانية مقابلات مع مرتكبي جرائم مرتبطة بالأمن القومي كما أن الأرتباط بتطبيق نتائج البحوث الميدانية ربما يتطلب التعرف على المعلومات والبيانات المتعلقة بمجالات التطبيق الأمنية وقد يؤدي ذلك إلى حدوث اضرار مؤثرة في المجتمع .

وهناك بعض المجالات الأمنية التي يحظر التعامل معها حفاظاً على أمن المجتمع مثل السجون التي يعاقب فيها مرتكبو جرائم الإرهاب ، كذلك مرتكبو جرائم التهريب الدولي مثل تهريب المخدرات والذهب والسلاح . لذلك نجد أن تطبيق نتائج البحوث الميدانية في تلك المجالات يواجه بصعوبات لابد أن نعطيها الاهتمام نتيجة ارتباطها بالأمن القومي للمجتمع . ولعلاج هذه الصعوبة يتطلب الأمر اختيار نتائج البحوث التي يسهل تطبيقها وتحافظ على أمن المجتمع من خلال مشاركة المسئولين عن الأمن والتعرف على توجيهات العمل الذي يقومون بأدائه .

---

(1) Gerald T. Powers. Thomas M. Meenachan. Practice Focused Reseach. N. J, Prentice Hall, Inc., 1985, P. 104

الصعوبة العاشرة : صعوبات ترجع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالبحوث الميدانية

ترتبط تلك البحوث بالمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، ولابد أن يكون ذلك واضحاً عند التطبيق. فهناك متغيرات إقتصادية تؤثر في دراسات وبحوث معينة مثل جرائم الزراعة، غسيل الاموال، وهناك تنظيمات اجتماعية معينة ترتبط بجرائم أخرى مثل جرائم الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وجرائم الإرهاب.

ونلاحظ أن المجالات الأمنية قد لا تعطي إهتماماً لتلك المتغيرات نظراً لطبيعة منافع العمل والمسئوليات المقننة والمحددة قانوناً ودينياً، كذلك قد يصعب التحكم في المتغيرات التي تمت دراستها في البحوث الميدانية. وخاصة عند الرغبة في تطبيق نتائج تلك البحوث، حيث أنها تكون مرتبطة بعوامل أخرى متعدده يؤثر فيها الفرد والأسرة والمجتمع.

ولمواجهة تلك الصعوبات يمكن أن نحدد نوعية وطبيعة البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في المجالات الأمنية من حيث أن الارتباط بالمتغيرات وكذلك بالمتغيرات التي يسهل تطبيق برامجها ومشروعاتها في المجالات الأخرى، فقد يسهل مواجهة المتغيرات الاجتماعية المؤدية للإدمان، ويسهل أيضاً تطبيق برامج المتغيرات المتعلقة بتدريب رجال الشرطة في مواجهة الجرائم الاقتصادية، ولكن قد يصعب التعامل مع المتغيرات القانونية الموجهة لبناء وتكوين السجون كمؤسسات عقابية لانها مرتبطة بسياسات المجتمع بصفه عامة.

ونلاحظ إن هذه الصعوبات تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع. كذلك ترتبط تلك الصعوبات بالسياسات والقوانين المنظمة لأجهزة الأمن والموجهة لحماية

المجتمع واستقراره من مختلف الجوانب . ولا شك أن الارتباط بين الباحثين والعاملين في المجالات الأمنية منذ التفكيرفي القيام بمثل هذه البحوث، والرغبة في تطبيق نتائجها في المجالات الأمنية يعد من الأمورالمهمة لنجاح الاستفادة من البحوث ومن الخطوات الاساسية لمواجهة الصعوبات قبل تكوينها ومواجهتها دون توقع من المسئولين عن تطبيق تلك الصعوبات .

ومن أجل مواجهة الصعوبات المتوقعة عند القيام بالبحوث وتطبيقها ضرورة مراعاة اعتبارات أساسية يمكن تحديد أهمها كما يلي :

١ ـ تحديد ودراسة الأدوار الاجتماعية التي يجب القيام بها في البيئة الاجتماعية إنطلاقاً من نتائج الدراسة بالنسبة للمسئولين عن المجال .

٢ ـ تقدير الاحتياجات الأساسية التي يجب توفيرها والإهتمام بها واتباعهابناء على الدراسة البحثية .

٣ـ تحديد وتوضيح الأدوار والوظائف التي يجب أن يؤديها المشاركون فيها بالنسبة للمستهدف من هذه الدراسة (المستفيد) مثل السجناء نتيجة ارتكاب جرائم معينة، أولياء أمور الاحداث المنحرفين .

٤ ـ الاهتمام مع بداية تطبيق البحوث بوضع برنامج تقويمي لكل ما يقوم به المسئولون في المجال الأمني الذي سوف يطبق نتائج البحث .

٥ ـ الاهتمام بوضع مسئوليات معينة للأداء والارتباط بها في كافة العمليات منذ تحديد الأهداف حتى التقويم[1] .

(1) Monette R. Duane, Theomas J. Sullivan. Applied Social Research. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1990, P. 7.

رابعاً: القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم:

تختلف القضايا الأمنية المستهدف بالمعالجات البحثية من عقد لآخر نتيجة عوامل متعددة نذكر منها مايلى :

١ ـ تختلف القضايا طبقاً للأثارالناجمة عنها محلياً ودولياً، فهناك قضايا أمنية تحتاج إلى الدراسة والبحث المتعمق باستخدام وسائل وأساليب مقننة وحديثة وهذا ما نلاحظه في بعض القضايا مثل قضايا غسيل الأموال والقضايا الاقتصادية، قضايا الارهاب، قضايا تتعلق بتحديث المؤسسات العقابية وربطها بالجوانب التأهيلية.

٢ ـ يمكن تحديد القضايا الأمنية بناء على رغبة المسئولين والمجتمع في تطوير أساليب الضبط والعقاب. وكذلك التأهيل مثل مايحدث في قضايا تلوث البيئة الناتجة عن دفن النفايات الذرية في بعض الدول، وكذلك التعاون الدولي في ضبط المجرمين الهاربين (الانتربول) وأساليب التعاون المستحدثة في هذا المجال خاصة في الجرائم التي تشكل تهديداً لاقتصاديات المجتمعات.

٣ ـ من العوامل المؤثرة في تحديد القضايا الأمنية المواجهات الإعلامية نحو قضايا ومشكلات أمنية معينة، فقد يوجه الإعلام الاهتمام بالجرائم الاقتصادية أو قد يوجه الإعلام نحو سوء حالة المؤسسات العقابية للأحداث المنحرفين وقد يكون هناك توجيهاً بالنسبة لاستخدام الأطفال عقاقير مستحدثه تتطلب ضرورة دراسة وبحث كيفية الحصول عليها.

٤ ـ من العوامل المؤثرة في تحديد القضايا الأمنية ارتباط تلك القضايا والموضوعات بالحماية والأمن للمواطنين داخلياً وخارجياً، مثل

الاهتمام بدراسة استخدام الأجهزة التقنية المتطورة لحماية صالات السفر في الموانيء والمطارات ضد أعمال الارهاب والتخريب .

٥ ـ تؤثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمعات في تحديد القضايا الأمنية التي يجب الاهتمام بها وقد يكون هناك مشكلات أمنية تحتاج إلى دراسة وتبدوللأخرين جديدة على المجتمع ولكن يجب أن نوضح الدافع إليها فهناك مشكلة إستخدام الأطفال للعقاقير كمشكلة لم تكن مطروحة وواضحة في أي مجتمع من المجتمعات العربية لكنها أصبحت الأن واضحة وتجرى فيها البحوث والدراسات ويتطلب الأمر مناقشتها في الوقت الحالي أفضل من تطورها وزيادة تأثيرها في مجتمعنا العربي .

٦ ـ تؤثر الدراسات والبحوث التي تجري على الساحه العربية في المؤسسات العلمية ، أو في المؤتمرات التي تعقد لمناقشة تلك المشكلات والقضايا الأمنية وبصفه خاصة حيث توجه نتائج تلك الدراسات والبحوث الإتجاه نحو الإهتمام ببعض المجالات التي لم تحظ بالاهتمام في المجالات الأمنية مثل تطوير العمل بالمؤسسات العقابية من حيث البرامج والخدمات التأهيلية التي لها ضرورة من عدم عودة المجرم مره أخرى لارتكاب الجريمة وغيرها من الموضوعات التي يمكن التوصل إليها من خلال نتائج الدراسات والبحوث .

٧ ـ تؤثر البيئة الخاصة بارتكاب الجريمة وخصائص الأفراد المرتكبين لها أهمية من الضروري دراستها . ولذلك يجب أن توجه البحوث في بعض جوانبها إلى الدراسة الحقلية أي الميدانية مثل دراسة أماكن عمل مرتكبي

الجريمة كالمصانع أو أماكن مروجي المخدرات حيث أنها توضح طبيعة وصورة المجتمعات التي تشكل بؤرة لانتشار الجريمة[1].

نذكر فيما يلي بعض القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم وذلك على سبيل الأمثلة :

القضية الأولى :

الجرائم الاقتصادية وأنماطها غير التقليدية والشبكات الدولية التي تهتم بتدعيمها وتطوير أساليبها لأن تلك القضايا تزرع الأحقاد بين الناس، وتسبب مشكلات ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة خاصة فيما يتعلق بتدمير الموارد البشرية والموارد الطبيعية زراعية كانت أم معدنية . هذا بالإضافة إلى أن تلك الجرائم الاقتصادية إيا كان نوعها تعمل على تحكم عصابات المال في كل نواحي الحياة المختلفة سياسية واخلاقية واجتماعية .

القضية الثانية :

قضايا غسيل الأموال المرتبطة بالفساد والرشوة واختلاس الأموال العامة حيث يعدُ دخل المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال . وتتجه الأن التجارة غير المشروعة إلى جوانب أخرى مثل الاتجار غير المشروع في سلع وخدمات مثل الأسلحة والآثار المسروقة والاتجار بالأعضاء البشرية .

وقد أصبحت هناك صور مختلفة لغسيل الأموال نذكر من بينها وسائل التحويل الالكترونية من البلاد المكتسبة فيها، إلى دول أخرى وايداعها في المصارف بأسماء وهمية، كما أن هناك صوره لغسيل الأموال تظهر في التغلغل في الأسواق المشروعة .

---

(1) Horalam , M.,et al. Society Themes and Perspectives. London: Unvitn Press, 1990 ,P727.

وتظهر أهمية تلك القضية من خلال تقرير وزارة الخارجية الامريكية بما مقداره خمسمائة بليون دولار، ويقدرها مجموعة الخبراء التى شكلتها الدول السبع الصناعية بما مقداره ثلاثمائة بليون دولار عام ١٩٨٩م.

القضية الثالثة :

القضايا الأمنية المرتبطة بأمن الموانيء والمطارات والمداخل الرئيسة للبلاد واختطاف الطائرات، حيث انها أصبحت من القضايا الأمنية التي تتطلب جهوداً مكثفة لمواجهتها والتعرف على أهم الأساليب المستخدمة فيها، لانها أيضاً ترتبط بقضايا أخرى مثل الإرهاب، وتهريب السلاح، والجرائم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما أنها تهدد أمن المجتمعات.

القضية الرابعة :

قضايا الأمن المتعلقة بـ (مافيا) تجارة المخدرات، وأساليب التهريب الحديثة، واستخدام التكنولوجية المتطورة في الكشف عن المخدرات واستخدام جماعات التهريب لشخصيات مستترة من بعض البلدان بالاضافة إلى استهداف الدول النامية لزيادة حجم المشكلة بها دون غيرها وأصبحت سوقاً تجارياً مضموناً لتجارة المخدرات.

القضية الخامسة :

قضايا الأمن المرتبطة بالحوادث المرورية التي أصبحت تشكل نسبة غير قليله من ضحايا القتل الخطأ بالاضافة إلى ما تسببه من أضرار بالغة اقتصادية وسيكولوجية في شخصية الذين يتعرضون لتلك الحوادث.

القضية السادسة :

قضايا العنف والاعتداء على الإنسان بأشكاله المختلفة سواء الاعتداء

على حريته أو على ممتلكاته أو على مؤلفاته التي تعبر عن عمله وأفكاره وخبراته المختلفة وبالتالي يؤثر ذلك على أمن الإنسان وأمان أسرته في المجتمع الذي يعيش فيه .

القضية السابعة :

قضايا تتعلق بتكنولوجيا الأمن والأساليب التقنية التي يجب أن تنظر من وقت لأخر ملاحقة لتطورات العصر مثل استخدام الاساليب الالكترونية في غسيل الأموال أو أساليب تبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بالأمن في المجتمع .

القضية الثامنة :

ترتبط البحوث الميدانية بصفه أساسية بالجوانب الحقلية التي ترتبط بصورة تطبيقية بحياة الإنسان . ونلاحظ أن الإنسان يعاني في العصر الحالي من عدم الأمن والشعور بالقلق وعدم الحماية المدنية ، ويختلف ذلك من مجتمع إلى آخر ولكن يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام والتوجه نحو الموضوعات التي تعالج كيفية تحقيق الأمن للإنسان ، سواء من حيث دور رجال الشرطة والأمن أو من حيث ايجاد مستحدثات في القواعد والنظم الأمنية وطرق مكافحة الجريمة ، والتعرض للحماية المدنية كمطلب يحقق استقرار الإنسان وإحساسه بالقدرة على مواجهة الطواريء والأزمات في أشكالها المختلفة .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ حسن، عبدالباسط محمد. أصول البحث العلمي. الطبعة الثامنة. القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٨٢م.

٢ ـ شفيق، محمد. البحث العلمي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦م.

٣ ـ عبدالعال، عبدالعليم عبدالحكيم. البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

٤ ـ محمد، علي محمد. مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

المراجع الأجنبية:

1 - Babbie-Earl. The Practice of Social Research. Belmont, Califormia Wadsworth Publishing Company, 1989.

2 - Gerald T. Powers; Thomas M. Meenachan. Practice Focused Reseach. N. J: Prentice Hall, Inc., 1985.

3 - Horalam , M.,et al. Society Themes and Perspectives. London: Unvitn Press, 1990 .

4 - Monette R. Duane; Theomas J. Sullivan. Applied Social Research. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1990.

الإتجاهات المستقبلية للبحوث الميدانية

د. ناصر محمد المهيزع
أستاذ علم الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

الإتجاهات المستقبلية للبحوث الميدانية

المقدمـــــة:

تعتبر دراسة السلوك الإجرامي من أهم الأهداف الرئيسه لعلم الاجتماع الجنائي . ويكاد ينحصر دور هذا العلم الناشئ في تحقيق ثلاث وظائف أساسية :

أولاً : معرفة طبيعة المجرمين الاجتماعية والبحث عن سبب الجريمة ودوافع السلوك الإجرامي .

ثانياً : تقييم فعالية مكافحة الجريمة التي يدخل فيها العقاب والاصلاح .

ثالثاً : مساعدة متخذي القرار في النظامين التشريعي والتنفيذي .

ولتحقيق هذه الوظائف فإن الوسيلة الوحيدة لعلم الاجتماع الجنائي تكون فقط باتباع المنهج العلمي عند دراسة السلوك الإجرامي . وإلى الذين يشككون في دور العلوم الإنسانية في حل المشكلات الاجتماعية ومنها الجريمة يقول عالم الاجتماع جورج لاندبرج في كتابه المشهور «هل يستطيع العلم إنقاذنا» إذا كنا نرغب أن تكون نتائج العلم لتحسين العلأقات الإنسانية فيجب أن توجه البحوث لحل هذه المشكلات ثم يختم حديثه لأولئك الذين يشعرون بالاحباط لأن العلم لم يستطع حل كل المشكلات، القائمة بالقول «كل نتائج العلوم يمكن الاستفادة منها حتى وإن كانت لا تزال في طور النمو لأن العلم عملية تراكمية وليس مفاجئاً »[1] .

وقد ادركت دول العالم المتقدم هذه الحقيقه في وقت مبكر فأنشات الأقسام العلمية المتخصصة في دراسة الجريمة وأقامت المراكز البحثيه المختلفة

(1) George Lundperg. Can Science Save Us. NewYourk, 1961, P. 134.

ودعمتها بمختلف الوسائل التقنية والامكانات اللازمة مما دفع بهذا العلم الناشئ إلى أن يحقق خطوات واسعة إلى الأمام ويثبت اقدامه كعلم مستقل .

ولم تكن الدول العربية في معزل عن هذه التطورات حيث ادرك المسئولون أهمية البحث العلمي ونتيجة لهذا أنشئت مراكز للبحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية وغيرها مما ساهم في إثراء المكتبة العربية بكم وافر من البحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد اهتمت مراكز البحوث العربية بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالشئون الاجتماعية والتربوية والجنائية ومن بينها إصدار النشرات الدورية والمجلات العلمية بالإضافة إلى أقامة المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية والندوات المتخصصة .

ونتيجة لما أنجزته هذه المراكز البحثيه من بحوث ميدانية فقد تراكم كم هائل من المعلومات عن الجريمة والانحراف والسياسات الجنائية والمشكلات الاجتماعية، والتي تقبع على أرفف المكتبات تنتظر من ينفض عنها الغبارلتصبح في متناول الباحثين من كل الأقطار العربية بسهولة ويسر .

وفي هذا البحث المختصر سوف نحاول أن نلقى الضوء على اتجاهات التنسيق بين مراكز البحوث الأمنية محلياً وعالمياً ودور التكنولوجيا الحديثه في مجال تسهيل تبادل المعلومات . وأخيراً سوف نتحدث عن أهمية البحوث الميدانية والقضايا الأمنية المستهدفه بالمعالجات البحثيه خلال العقد القادم .

أولاً : إتجاهات التنسيق بين مراكز البحوث الأمنية محلياً وإقليمياً ودولياً

تعتبر الجريمة ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات حتى وان اختلفت في خصوصياتها الثقافية والاجتماعية. فالسرقة والقتل وترويع الآمنين واغتصاب الأعراض والأموال كلها سلوكيات منحرفه تهدد الأمن وتعبث بالكيان الاجتماعي وتمزق الروابط الإنسانية، ولهذا تحاربها كل المجتمعات من غير استثناء. ولأن الجريمة لا تهدد أمن دولة دون أخرى بل يتعدها إلى الدول المجاورة ، فقد أدركت الأسرة الدولية مسئوليتها في حفظ الأمن والوقاية من الجريمة، فعمدت الأمم المتحدة إلى إنشاء قسم ضمن أجهزتها يختص بالدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة، ومن ثم انشئت اللجنة الدولية للوقاية من الجريمة ومهمتها وضع الخطط التوجيهية لأجهزة الأمم المتحدة في حقل الوقاية من الجريمة كنماذج موجهة لسياستها الوقائية[1].

وكذلك انشأت الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول الأعضاء معاهد للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين فكان معهد طوكيو وكستاريكا وهلسنكي ومعهد روما ومعهد كابتالا للأبحاث. كما تم عقد اتفاقية مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التابعة لمجلس وزراء الداخلية العرب. كما تسعى لانشاء معهد يخدم المنطقة الأفريقية. وتقوم هذه المعاهد بإجراء الأبحاث التي تطلبها منها الدول المهتمة بالمشكلة الإجرامية كما توفر التدريب المهني اللازم للعاملين في حقل الأبحاث في دولهم . وقد نشرت هذه المعاهد الكثير من الأبحاث مما أثرى معلومات المسؤولين في مكافحة الجريمة[2].

(١) مصطفى العوجي. الاتجاهات الحديثه للوقاية من الجريمة. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٧هـ.

(٢) مصطفى العوجي. نفس المرجع.

كما عنيت الأمم المتحدة بإقامة المؤتمرات الداعية إلى التعاون الدولي في مواجهة الجريمة حيث تم عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة في جنيف سنة ١٩٥٥م تبعه المؤتمر الثاني في لندن سنة ١٩٦٠م والثالث في استوكهلم سنة ١٩٦٥م والرابع في كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠م والخامس في جنيف سنة ١٩٧٥م والسادس في كاراكاس فنزويلاسنة ١٩٨٠م والسابع في ميلانوسنة ١٩٨٥م .

وقد قام معهد هلسنكي في عام ١٩٨٣م بعقد مؤتمر خصص للتعريف بمصادر المعلومات المتاحة حول الجريمة والعدالة الجنائية في الدول الأوربية من أجل تحديد الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الرسمية ومجتمعات البحث، وكيف يستطيع المعهد أن يلبي هذه الاحتياجات وقد وجد المؤتمر أن أنظمة المعلومات المتاحة تغطي جانباً كبيراً من المواضيع ، مثل البيانات الاحصائية والمعلومات حول الاصلاحات التشريعية ، وكذلك نتائج البحوث الميدانية . ويعترف الخبراء في هذا المؤتمر أنه على الرغم من الصعوبات المتعلقة بجمع وتقييم المعلومات الخاصة باتجاهات الجريمة ، فإنه يوجد حاجه ماسه لدى المؤسسات الرسمية البحثية للإحصاءات الجنائية واتجاهات الجريمة بالإضافة إلى معلومات خاصه بسياسات المكافحة والطرق الإبداعية في مكافحة الجريمة سواء الناجحة أو الفاشلة . ويأتي الاهتمام ليس فقط على جوهر وصيغة الطرق الابداعية لمكافحة الجريمة ، بل على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلى أضيفت فيها هذه الطرق[1] .

(1) Criminal Justice Systems in Europe. Report of the Ad Hoc Expert Group on a Cross-National Study on Trends in Crime and Information Sources on Criminal Justice and Crime Prevention in Europe. 1985.

وقد سعت الأمم المتحدة إلى بناء شبكة عالمية للمعلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تسهيل تبادل المعلومات عالمياً عن مكافحة الجريمة والضبط الاجتماعي ويري جوتسن(١٩٨٦م) من معهد هلسنكي لمكافحة الجريمة أن أي جهود لبناء مثل هذا النظام للمعلومات سوف يواجه بعض الصعوبات. هذه الصعوبات ترجع إلى التفاوت في المعلومات المتاحه ، والمشكلات التقنية والعقبات اللغوية، وأخيراً تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الجريمة وعلى العدالة الجنائية. ويؤكد جوتسن أن أي جهود تهدف لبناء مثل هذا النظام المعلوماتي يجب أن تأخذ في الحسبان المعلومات المهمة لتخطيط السياسة الأمنية واتخاذ القرارات ويفترض بشكل عام أن الهيئات والأشخاص الذين يزودون النظام بالمعلومات سيكونون كذلك هم المستخدمون. وهذه الهيئات يمكن أن تتكون من وزارات العدل، والهيئات الوطنية والإقليمية للعدالة الجنائية، والمنظمات الوطنية والعالمية وغير الحكومية بالإضافة إلى الباحثين والدارسين. ويعتقد جوتسن. أنه بناء علي الخبرات السابقة فإن هذا النظام يجب أن يحتوي على القوانين الوطنية وتطبيقاتها، والبيانات الإحصائية، وأخيراً على المعلومات الناتجة عن البحوث والسياسات والبرامج الأمنية[1].

وعلى الصعيد الإقليمي فإن الدول العربية قد أدركت أهمية المنحنى العلمي لدراسة الظاهرة الإجرامية وكذلك جدوى التعاون والتنسيق فأنشأت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي في سنة ١٩٦٥م وكذلك المكاتب المتفرعة عنها (مكافحة الجريمة ، الشرطة الجنائية العربية، مكافحة المخدرات) والتي

(1) Joutsen M. "Computerization and the International Exchange of Information on Crime and Criminal Justice". In Computerization of Criminal Justice Information Systems. 1987, p. 253.

تم ضمها في مستهل الثمانينيات إلى الأمانة العاملة لمجلس وزراء الداخلية العرب. ولقد كان إنشاء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بمدينة الرياض عام ١٩٧٨م ثمرة لإدراك المسئولين في الدول العربية لأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في مواجهة الجريمة. ولعل من أهم أهداف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هو اهتمامها بتنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والاجتماعية والجنائية والشرطية على المستوى العربي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات معها فيما يخدم أهداف الأكاديمية.

ورغم أن المؤتمرات الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات ومراكز البحوث الأمنية المنبثقة عنها تؤكد على وجود اتجاه دولي واقليمي لأهمية التعاون والتنسيق في مجال الجريمة، فإن هذا التنسيق لازال دون المستوى المطلوب بين مراكز البحوث الأمنية في المنطقة العربية. لقد استطاعت الدول الأوربية ودول أمريكا الشمالية مثلاً أن توجد أنظمة متطورة للمعلومات تضم ما أنتجته المراكز البحثية من بيانات إحصائية ومعلومات حول الاصلاحات التشريعية والسياسات الجنائية ونتائج البحوث الميدانية. كما تسعى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ إنشائها لكي تكون مصدراً هاماً من مصادر توفير وبث المعلومات التى تتعلق بأمن المجتمعات العربية والتى تشمل :

١ ـ معلومات عن الإمكانيات والقدرات أو الطاقات المتوفرة في الدول العربية في ميادين العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين.

٢ ـ معلومات عن مصادر التمويل والتدريب والتقنية الحديثه ونتائج البحوث العلمية والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات في الميادين التي سبق ذكرها.

٣ـ معلومات عن التشريعات والقوانين الجنائية العربية .

٤ ـ معلومات عن مراكز البحوث والتعليم والخبرة العربية والعالمية المتخصصة في الميادين المذكورة على الصعيدين العربي والعالمي .

ومع أنه يمكن اعتبار أن هذه الأهداف التي تحرص أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على تحقيقها يمكن أن تشكل خطوة على طريق التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث الأمنية إلاّ أن هناك اتجاهاً متنامياً يدعو إلى إنشاء مكاتب خاصة بالتنسيق بين مراكز البحوث على المستويين الإقليمي والمحلي . ويرى الدكتور بدر الدين علي أن من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحث في الوطن العربي إنشاء مكتب تنسيق في كل دولة عربية ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية يكون من وظائفها أن تقوم بتسجيل البحوث مع تصنيفها حسب ميادينها المختلفة مع استخدام أنسب الوسائل المعروفة ببنوك المعلومات لاستقبال المعلومات وتسجيلها وتقديمها بسهولة لمن يحتاجها . ويذهب الدكتور بدر الدين علي إلى أن هناك اعتبارات اجتماعية واقتصادية لها أهميتها في عمليات التنسيق البحثي على الصعيد العربي والتي قد تعمد إلى خلق شيء من الموازنة بين التخصصات الفنية لمراكز البحوث واحتياجات الوطن العربي لهذه التخصصات . كما أن التسنيق يؤدى إلى توفير كثير من الموارد التى تهدر بسبب التكرار والتداخل في دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينه .

ومع أن كل دولة عربية لها ظروفها الخاصة بها والتي قد تستدعى دراسة محلية لتحديد خصائص بعض الظواهر الإجرامية وأسبابها والوسائل المناسبة لمعالجتها إلاّ أن تبادل المعلومات البحثية للدراسات الاجتماعية والجنائية في الدول الأخرى والتي لها علاقة بالظواهر التي بصدد الدراسة

يعطيها بعداً أعمق، وبدلاً من أن تبدأ دراستها للموضوع كدراسة استطلاعية فإنها تستفيد من نتائج الدراسات التي سبقتها لتنتقل إلى مستوى أعلى من التحليل.

ثانياً: التكنولوجيا الحديثة وتبادل المعلومات

لاشك أن نمو البحث العلمي وانتشار المراكز البحثيه وتزايد الإنتاج العلمي للباحثين قد أدى إلى زيادة هائلة لحجم المعلومات وتراكمها مما أدى إلى صعوبات في ملاحقتها والإفادة منها. ولكن المشكلة لا تكمن في كم ما ينشر من معلومات، وإنما تكمن في عناصر ساهمت ـ بشكل أو بآخر ـ في صعوبة الوصول إلى المعلومات المناسبة من قبل الباحثين. ولعل من أهم هذه العناصر: تنوع أشكال النشر العلمي، تزايد عدد اللغات التي تنشر بها المعلومات المفيدة، التكاليف المتزايدة للنشر وما ينتج عنها من ارتفاع أسعار المطبوعات، وأخيراً تأخر بث المعلومات خلال قنوات الاتصال الرسمية[1].

ومع هذا فإن هذه العناصر المعوقة لتدفق المعلومات تعتبر أكثر حدة بالنسبة للمجتمعات التي ما زالت في طور النمو ومنها بالطبع مجتمعاتنا العربية. فمثلاً ظلت بضع لغات معدودة غير اللغة العربية تسيطر على الانتاج الفكري، إذ بلغ الانتاج الفكري بغير اللغة العربية ما يقرب ٩٠٪ من مجمل الانتاج العالمي، حيث تحتكر اللغه الانجليزية نسبة عالية من معدل هذا الإنتاج. ويقول بولين أثرتون أن الوسيط الذي يحمل المعلومات العلمية والتكنولوجيا أبعد ما يكون عن العالمية، حيث يتكون من مجموعة من

(١) هشام عبدالله عباس. «مؤشرات تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مكتبة المستقبل» مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز. ١٤٠٣هـ.

اللغات المختلفة الموزعة توزيعاً غير متوازن في شتى أنحاء العالم. وواقع الأمر أن كل مجتمع لغوي، إنما هو أشبه بجزيرة لا يستطيع فيها سوى عدد قليل من الباحثين الاتصال بمجموعة لغوية أخرى. وليس هناك شك في مدى ضخامة هذا الحاجز الذي يحول دون تدفق المعلومات العلمية[1].

وبالإضافة إلى تأخر بث المعلومات خلال القنوات الرسمية فإن دول العالم النامي أيضاً تعاني من تأخر وصول المطبوعات إليها بسبب بعدها عن مراكز النشر العالمية. ويلخص حكمت قاسم هذه المشكلة بقوله:

«إن الحياة في تغير مستمر بحيث لم يعد لجانب كبير من الانتاج الفكري الحديث سوي قيمه موقته لا أكثر، فمن الممكن في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي العلوم الاجتماعية أيضاً أن يصبح الكتاب الذي لا يتجاوز عمره الشهرين عاطلاً، فالسرعة والفورية في نقل المعلومات وإيصالها مطلب أساسي في الوقت الحالي»[2].

ومع هذا فإن التطور التكنولوجي السريع قد أدى إلى تطبيقات أكثر وأوسع في مجال نقل وتبادل وتخزين المعلومات. ومن أهم هذه التطبيقات التي تهمنا هنا:

١ ـ النشر الالكتروني:

إن المشكلة المتعلقة بنشر المعلومات وخاصة فيما يتعلق بتأخر ظهور ونشر البحوث في المجلات والتوزيع غير العادل للمعلومات، وارتفاع تكاليف الطباعة، ومشاكل إعادة وتوزيع المعلومات الجديدة قد أمكن

(١) اثرتون، بولين. مراكز المعلومات. ترجمة حكمت قاسم. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨١م، ص ٣٦.

(٢) حكمت قاسم. مصادر المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩م، ص ١٧٨.

التغلب عليها نتيجة للتطورات التي حصلت في مجالات استخدام الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الالكتروني . إذ أصبح من الممكن اختزان مقالات المجلات إلكترونياً وبطريقة اقتصادية ومن ثم إضافتها إلى بنوك المعلومات التي أنشئت لهذا الغرض . ويمكن الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية بإقامة نظام معلومات عربي لتبادل المعلومات الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية على أن يحتوي على البيانات الإحصائية وخاصة فيما يتعلق بالجريمة ، وكذلك على القوانين الوطنية وتطبيقاتها ، بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن البحوث الميدانية التي قامت بها مراكز البحوث العربية خاصة فيما يتعلق بالجريمة والسياسات والبرامج الأمنية . ومع هذا فإن بناء نظام معلومات كهذا يحتاج إلى تخطيط متأن وحذر وأشخاص عارفين بالبيانات المناسبة وبأي طريقة يمكن بها ادخال هذه البيانات وكيفية الحصول عليها لأولئك الذين يحتاجونها .

٢ ـ الترجمة الإلكترونية :

مع أنه من المفضل تنمية مقدرات الباحثين ليصبحوا قادرين على القراءة باللغات الأجنبية لكى يتخطوا الحاجز اللغوي ، إلا أن هذا الحل يصعب تحقيقة وقد يكون غير عملي في بعض الأحيان وقد أدت الزيادة الهائلة في الحاجة إلى الترجمة والتطور الحاصل في استخدام الحاسب الآلي إلى التفكير في حلول غير تقليدية لحل هذه المشكلة .

وقد انصب اهتمام هؤلاء الرواد على استخدام الحاسب الآلى في الترجمة من لغه إلى أخرى . وهناك بعض البرامج التي ظهرت في السوق والتي يدعي منتجوها انها تستطيع ترجمة نصوص من اللغة الانجليزية إلى العربية وبالعكس آلياً وبدقه تصل إلى ٩٠٪ وحين تصبح هذه البرامج أكثر دقة في الترجمه فإن الحاجز اللغوى لن يكون معوقاً للباحثين المهتمين

بمعلومات كتبت بلغه لا يفهمونها بالإضافه إلى هذه البرامج سوف تزيد من سرعة وإنتاجية المترجمين اضعافاً مضاعفة .

ثالثاً: التوجه نحو التوسع في البحوث الميدانية والتطبيقية

لم تستطع الإحصاءات الرسمية أن تعطي الباحثين صورة حقيقية لانتشار الجريمة وطبيعة المجرمين . وذلك أن الإحصاءات الرسمية لا توضح الكثير عن شخصية واتجاهات وسلوك الشخص المجرم . صحيح أن الاحصاءات الرسمية قد توضح بعض المفاهيم العامة مثل اتجاه الجريمة وتكرارها وبعض خصائص مرتكبيها ولكنها (أي الاحصاءات الرسمية) تصبح مصدراً غير مناسب للمعلومات عندما يتعلق الأمر باختبار بعض الفرضيات النظرية كالعلاقة بين الشخصية والسلوك الإجرامي . ولهذا فإن علماء الجريمة لجئوا إلى الدراسات الميدانية والتطبيقية للحصول على معلومات أكثر صدقاً في إعطاء صورة حقيقية لطبيعة الجريمة وخصائص المجرمين . وتعتبر المسوح الاجتماعية سواء على المجرمين أو على ضحايا الإجرام من أهم الوسائل المستخدمة في الدراسات الميدانية .

وتعتمد المسوح الاجتماعية للمجرمين على المعلومات التى يدلي بها المشاركون عن سلوكياتهم المخالفة للقانون بالإضافة إلى خصائصهم الاجتماعية والثقافية والنفسية . وتأخذ الدراسات المسحية للمجرمين أشكالاً عديده ففي بعض الحالات يقوم الباحث بالاتصال بالمعتقلين ونزلاء السجون ليحصل منهم على المعلومات الخاصة بسلوكهم المخالف للقانون، وفي حالات أخرى يتم جمع البيانات من عينه عشوائية من عامة الناس حيث يتم سؤالهم عن ما ارتكبوه من جنح أو مخالفات قانونية .

ولأن الدراسات المسحية للمجرمين تعتمد على التقارير الذاتية التي يدلي بها المجرمون عن أنفسهم بناء على سؤال الباحث لهم فإن المعلومات التي يحصل عليها الباحث تكون أكثر عمقاً وتغطي أكبر قدر من المتغيرات التي قد يتطلبها البحث . وكذلك فإن الدراسات المسحيه تمكن الباحثين من تقدير النسبة الفعلية للأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات قانونية إلى عموم السكان بطريقة أكثر دقة من الاحصاءات الرسمية . إذ أن الإحصاءات إنما توضح نسبة الجرائم التي وصلت إلى علم الشرطة والتي قد لا تعبر عن الحجم الكلي للجرائم المرتكبة . ففي دراسة عن انحراف الأحداث في الولايات المتحدة وجد أحد الباحثين أن حوإلي ٢٤٪ من جرائم الأحداث الخطيرة تم القبض فيها على الفاعلين وأن ٨٪ من كل الأحداث الذين اعترفوا بمخالفة القانون قد تم القبض عليهم .

ولعل أهم ميزة للدراسات الميدانية أنها تمكن الباحث من مقارنة الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوكية للمجرمين بغيرهم من الأسوياء وذلك لاستقراء الأسباب والدوافع التي دفعت بهم إلى السلوك الإجرامي . وبذلك يمكن اعتبار الدراسات الميدانية إذا صممت بطريقه علميه الطريقة المثلى لاكتشاف العلاقات واختبار الفروض النظرية والتنبؤ بالسلوك الاجتماعي .

ولكن التوجه نحو التوسع في البحوث الميدانية والتطبيقية يجب أن يكون ملتزماً بأساليب معتمدة ومقبولة للبحث الاجتماعي يقوم على الملاحظة الدقيقة والتحكم الايجابي في ظروف البحث واستبعاد واضح للمتحيزات الشخصية والتزام تام بالموضوعية .

رابعاً: القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم

تعتبر الجريمة نتاجاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية غير الملائمة للحياة الاجتماعية السليمة . والجريمة كآفة أو مرض اجتماعي لا يتأتى القضاء عليها بالعلاج ولكن باتخاذ التدابير الوقائية المناسبة واعتقد انه على الباحثين أن يركزوا على القضايا الأمنية الآتيه :

١ ـ أثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية على العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وعلاقة ذلك بانحراف الأحداث .

٢ ـ العلاقة بين تدنى الفرص التعليمية والعملية للشباب واستخدام المخدرات .

٣ ـ اثر قنوات البث الفضائية على الاتجاهات الأخلاقية والقيمية للشباب .

٤ ـ دراسة ظاهرة الإرهاب وأسبابه .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ بولين، اثرتون. مراكز المعلومات. ترجمة حكمت قاسم، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨١م.

٢ ـ عباس هشام عبدالله «مؤشرات تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مكتبة المستقبل» مجلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٣هـ.

٣ ـ العوجي، مصطفى. الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٧هـ

٤ ـ قاسم، حكمت. مصادر المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩م.

المراجـع الأجنبية:

1 - Criminal Justice Systems in Europe. Report of the Ad Hoc Expert Group on a Cross-National Study on Trends in Crime and Information Sources on Criminal Justice and Crime Prevention in Europe. 1985.

2 - Joutsen M. "Computerization and the International Exchange of Information on Crime and Criminal Justice". In Computerization of Criminal Justice Information Systems. 1987 p. 253.

3 - Lundperg, George. Can Science Save Us. New Yourk, 1961.